

الفصل الثاني:

خصائص الاقتصاد العربي

تمهيد :

يتميز الهيكل الاقتصادي العربي بمجموعة من السمات تجعل الطابع المميز له هو التخلف الاقتصادي و من بين هذه السمات ما هو مشترك بين جميع الدول، و منها ما يميز بعضها دون الأخر، حيث أن اقتصاديات هذه الدول تتميز بضعف هيكل إنتاجها الداخلي، و ارتفاع نسبة القطاعين الزراعي و الإستخراجي عن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي، كما أن هناك صعوبة كبيرة في قيام كل دولة عربية بالتنمية الاقتصادية انفرادية، و يتضح ذلك من خلال الأوضاع المعيشية سواء في الأرياف أو المدن العربية على حد سواء و من خلال ما يعانيه المجتمع العربي من مشاكل اجتماعية و اقتصادية حادة و مزمنة في نفس الوقت، وهذا ما يتطلب العمل على تقوية العلاقات الاقتصادية العربية البينية والتي ستؤدي حتما إلى رفع مستويات التنمية والتي ستؤدي بدورها إلى الوصول إلى تحقيق تكامل اقتصادي عربي ناجح وفعال.

المبحث الأول : الخصائص الاجتماعية لاقتصاديات الوطن العربي

إن الأوضاع الاجتماعية العربية مازالت متواضعة للغاية، إذا ما قيست بغيرها من المجموعات الأخرى، حيث يأتي ترتيبها في الرتبة الرابعة من حيث مستويات التنمية، بعد كل من الدول الصناعية و أمريكا اللاتينية، و شرق جنوب آسيا. و رغم تواضع التنمية البشرية بصفة عامة في الدول العربية، إلا أنها قد حققت تقدما ملموسا في كثير من المجالات، قياسا لما كان عليه حالها من قبل. فما هي هذه التطورات التي استطاعت الدول العربية تحقيقها في المجال الاجتماعي؟

المطلب الأول : النمو الديمغرافي في الوطن العربي

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2003 بحوالي 300 مليون نسمة مع وجود تفاوت كبير في حجم السكان فيما بين الدول العربية. و قد بلغ متوسط معدل النمو السكاني خلال الفترة 1995-2003 حوالي 2.4% بعد أن كان خلال الفترة 1985-1995 نحو 2.6%، و رغم هذا التراجع إلا أن هذا المعدل لا يزال المعدل الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم عدا إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغ متوسط المعدل في الدول المتقدمة 0.8% و الدول النامية 1.9% و ذلك خلال الفترة 1975-2001، و يختلف معدل النمو السكاني بين الدول العربية بشكل كبير، ففي حين يتجاوز هذا المعدل 3% في بعض الدول، ينخفض إلى دون 1.5% في دول عربية أخرى.

و توضح مؤشرات التوزيع العمري للسكان عام 2001 اتساع الشريحة الأصغر عمرا و التي تتمثل في الفئة العمرية (دون 15 سنة) في جميع البلدان العربية مقارنة بالأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، و بلغت نسبة هذه الفئة أو تجاوزت 40% من السكان في 10 دول عربية أما في كل من الإمارات و البحرين و قطر و الكويت و تونس فقد كانت نسبة هذه الفئة أقل من 30% و يعود سبب انخفاض حجم هذه الفئة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى وجود عمالة وافدة بدون أسرها. و تمثل الفئة العمرية (15-65 سنة) أكثر من نصف إجمالي السكان في جميع الدول العربية. (1)

وفي هذا المجال يعاني الاقتصاد العربي من الزيادة المرتفعة السنوية للسكان و التي تكون أكبر بكثير مما يمكن تحقيقه من نمو في مجال الاستثمار الاقتصادي، هذا ما جعل التنمية الاقتصادية عاجزة في هذه الحالة عن تلبية الطلب الاستهلاكي، مما جعل التنمية الاقتصادية في الوطن العربي تعاني من التبعية الاقتصادية و خاصة فيما يخص عجز البلدان العربية عن توفير الغذاء للفرد العربي. (2)

و إذا استمر الوضع على ما هو عليه، فإن الوطن العربي مقبل على أزمة اقتصادية كبرى تتمثل في عجزه عن توفير الغذاء الذي أصبح سلاحا استراتيجيا، و ذلك نتيجة الزيادة المفرطة في النمو السكاني و التي لم تستطع وتيرة النمو الاقتصادي مجاراتها في غالبية الدول العربية، وهذا ما يوضحه

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

2- قدور بوزيدي، <<التكامل الاقتصادي العربي>>، مرجع سابق، ص 117.

الجدول الموالي.و لذلك فإنه أصبح من الضروري التحكم في معدلات النمو السكاني سواء على المستوى العربي ككل أو كل على حدى،و رغم أن الوعي بخطورة النمو السكاني في الوطن العربي يزداد، إلا أنه لم تتوفر الإرادة الحاسمة لاتخاذ الإجراءات الضرورية للحد من هذه المعدلات المرتفعة،و التي تعتبر عائقا هاما من عوائق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.(1)

1- قدور بوزيدي، <<التكامل الاقتصادي العربي>>، مرجع سابق، ص11.

جدول رقم 01 : تطور عدد السكان في الدول العربية في الفترة (1990-2003)

		معدل النمو (%) 2003-2002	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
2.39	2.63	2.17	298650	293632	287006	280692	273898	267481	261043	254555	248350	219254	مجوع الدول العربية
3.11	4.74	2.84	5200	5329	5182	5039	4900	4756	4600	4444	4291	3468	الأردن
6.65	5.75	7.52	4036	3754	3488	3247	2938	2776	2580	2479	2411	1773	الإمارات
2.04	3.24	2.63	690	672	655	638	621	605	589	574	587	503	البحرين
1.25	2.12	1.13	9875	9781	9674	9564	9456	9333	9215	9089	8958	8074	تونس
2.46	2.62	2.18	34400	33667	32910	32249	31446	30679	29931	29201	28325	25022	الجزائر
3.17	3.04	3.07	745	722	701	680	660	640	620	591	580	250	جيبوتي
2.84	3.48	2.84	21983	22044	21436	20847	19895	19402	18963	18537	18123	15712	السعودية
2.43	2.99	1.94	32926	32299	31627	31081	30325	29495	28701	27928	27175	23436	السودان
2.75	3.36	2.51	17582	17151	16720	16320	15891	15473	15066	14670	14153	12116	سورية
1.00	1.50	0.99	9885	9787	9691	9596	9501	9408	9314	9222	9130	8680	الصومال
2.80	2.80	2.30	25340	25033	24470	23920	23382	22701	22040	21125	20536	18080	العراق
1.13	4.17	-8.88	2331	2478	2478	2402	2325	2287	2255	2214	2131	1625	عمان
.....	فلسطين
3.34	3.23	2.84	636	618	579	571	544	570	522	505	489	418	قطر
3.34	1.03	5.25	2484	2420	2309	2217	2255	2271	2209	2094	1959	2120	الكويت
1.18	2.74	0.69	3844	3817	3798	3765	3760	3700	3642	3571	3500	2550	لبنان
3.26	2.57	3.32	6221	6021	5842	5640	5500	5258	5105	4920	4812	4229	ليبيا
2.08	2.14	2.01	67313	65986	64652	23305	61993	60706	59441	58232	57100	51911	مصر
1.66	1.93	1.60	30105	29631	29170	28705	28238	27775	27310	26848	26386	24177	المغرب
3.02	2.58	3.06	2896	2809	2724	2645	2568	2493	2420	2350	2283	1980	موريتانيا
3.43	3.18	3.42	20158	19530	18900	18261	17700	17090	16520	15961	15421	12860	اليمن

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004-2005، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

رغم اتجاه معدل النمو السكاني نحو الانخفاض، إلا أنه لا يزال مرتفعا نسبيا مما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل التي يعاني منها الوطن العربي و المتمثلة في :

ارتفاع معدل نمو عدد العمال الوافدين الجدد لسوق العمل، بالإضافة لارتفاع معدلات البطالة السافرة و المقنعة و هي من أهم المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه الحكومات العربية. كما يمكن أن ينعكس هذا النمو السكاني في ظهور حركة هجرة مزدوجة و المتمثلة في الهجرة الريفية و الهجرة إلى الخارج، بالإضافة إلى ما تعانيه معظم البلدان العربية من اختناقات و خاصة في مجال السكن و المرافق العامة، و ظهور الأحياء القصديرية، و هي ظاهرة غير حضارية من الضروري القضاء عليها و لكن مع مراعاة الجانب الإنساني و الأخلاقي، و ذلك من خلال :

توفير المرافق الضرورية للحياة في الريف، و توفير المدارس و المراكز الصحية، و الطرق و المواصلات.

المطلب الثاني : التعليم في الوطن العربي

1- ظاهرة ارتفاع الأمية في الوطن العربي :

تعتبر الأمية من الآفات الأساسية التي تتخر في جسم المجتمعات العربية، وهي إحدى المؤشرات الأساسية لتخلفها، و تكمن خطورة هذه المشكلة فيما يمكن أن يترتب عنها من نتائج. فالشخص الأمي ليس بإمكانه تحمل مسؤوليته كمواطن بشكل صحيح ذلك أنه في غالب الأحيان يتأثر بما يسمع و يأخذ الأمور على علاتها دون تدقيق و تمحيص، و دون تمكنه من الوصول إلى ما تخفيه ظواهر الأمور. و هذا ما يجعله في الكثير من الأحيان لا يملك دورا فعالا في عملية التغيير التي قد يحتاجها المجتمع. بالإضافة إلى هذا فإن هناك سلبيات متعددة سببها الأمية، فالفلاح الأمي أو العامل الجاهل ليس باستطاعتها المساهمة التامة في عملية الإنتاج و ذلك نتيجة جهلها بخصائص التكنولوجيا الحديثة و عدم قدرتها على استعمالها و الذي يؤدي بالضرورة إلى انخفاض في الإنتاجية نظرا لعدم إمكانية استعمال الآلة و استخدام المواد الزراعية بالطرق الصحيحة الكفيلة بزيادة الإنتاجية، كما هي الحال بالنسبة للعامل أو الفلاح في الدول المتقدمة، و هذا الأمر يشكل عقبة في عملية التنمية المطلوبة. (1)

و يواجه العرب في مطلع القرن الواحد و العشرين، قرن التطور المذهل لمجتمع المعرفة نتيجة الطفرات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، معضلة انتشار الأمية في المجتمعات العربية ذات الكثافة السكانية المرتفعة. (2) حيث يقدر عدد الأميين في الدول العربية مجتمعة بنحو 60 مليون نسمة (الفئة العمرية 15 سنة فأكثر) في عام 2001. حيث تعبر هذه النسبة على نحو 39.2% من إجمالي السكان البالغين، و تمثل النساء الأميات ثلثي هذا العدد، أما الأميون الشباب (الفئة العمرية 15-24 سنة) فيمثلون نحو 23.3% من إجمالي الشباب، و يمكن مقارنة هذين المعدلين بمعدلات أمية البالغين و الشباب في

1- عبد الهادي يموت، مرجع سابق، ص ص 71-73.

في الدول النامية و التي تبلغ نحو 25.5% و 15.2% على التوالي، و في الدول الأقل نموا نحو 46.7% و 33.7% على التوالي.

و لقد تعمقت الفجوة بين المعدل العربي و معدلات الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم و ذلك نتيجة التقدم البطيء في محو الأمية، حيث يتوقع أن يتطلب القضاء على الأمية في هذه الدول إلى حوالي 39 سنة و ذلك إذا ما استمرت وتيرة الإنجاز في محو الأمية على وضعها الراهن و بالرغم من أن معدلات الأمية في الدول العربية بوجه عام عرفت بعضا من التراجع، إلا أن المعطيات تشير أيضا إلى وضع بالغ الخطورة في بعض الدول حيث أن أكثر من نصف السكان لا تتاح لهم فرصة التعليم، مما يعني توفر قدرة محدودة لهذه الدول لتحقيق تنمية متوازنة بمعدلات مناسبة و اكتساب و توظيف التقنية في مجالات العلوم المختلفة و تتفاوت نسب الأميين بين البلدان العربية تفاوتا كبيرا حيث تتراوح من بين 50% و 85% في بعض الدول و 20% في بعضها الآخر مع ملاحظة أن الأمية في الوطن العربي تنتشر أكثر في وسط الإناث و خاصة في الأرياف و لذلك نجد أن برامج محو الأمية في الوطن العربي، تعاني من نقص في الموارد المالية و البشرية الكافية لتحقيق أهدافها. (1)

و تمكنا المعطيات السابقة من إدراك فشل سياسات التعليم في كثير من الأقطار العربية، فهو الأمر الذي يؤكد مطلب الإصلاح في مجالات التربية و التعليم المختلفة و إصلاح أنظمة التعليم و المعرفة، و محاولة الاستفادة مما حققته الأنظمة التربوية الجديدة من مكاسب و منجزات، كما أنها تساعدنا كذلك على تفسير كثير من مظاهر التقليد و المحاكاة المنتشرة في عالمنا في مختلف المجالات. ولا يمكن الوقوف في وجه هذه الصعوبات إلا من خلال وضع مخططات في التنمية تعمل على تعميم و توسيع و تطوير المعرفة في المجتمعات العربية بحيث يكون لها دورا فاعلا في مشروع مواجهة ظواهر التطرف التي صنعت كثيرا من البؤس في مجتمعاتنا. (2)

2- تطور التعليم في الوطن العربي :

مما لا شك فيه أن التعليم اليوم يعد من الوسائل المساعدة على ارتفاع الإنتاجية و الزيادة في مردودية العمل، فكلما تطورت المعارف و الأدوات المعرفية، انعكس ذلك على درجة الإنتاجية، فبالرغم من أن التعليم في الوطن العربي استطاع خلال العقود الماضية تحقيق إنجازات إنسانية كبيرة لا يستهان بها، إلا أنه لا يزال متدنيا من حيث النوعية و الكيف و أدنى مستوى مما تم إنجازه في العديد من الدول التي بدأت نموها بعد كل البلدان العربية، فالتعليم في الوطن العربي يتميز بمجموعة من الميزات و التي يمكن اعتبارها في نفس الوقت مؤشرات ضعف يجب معالجتها و تتمثل في : (3)

1- www.amf.org.ae.23-08-2005.

2-www.aawsat.com.29-07-2005.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، <<خلق الفرص للأجيال القادمة>>.

1- تدني نوعية التعليم العربي :

حيث أن معظم الدراسات تشير إلى تدني نوعية التعليم و ضعف كل من الطالب و المدرس على حد سواء،و المراد هنا بنوعية التعليم هو ضعف القدرات التي يبنها التعليم في عقل و شخصية التلميذ، فالتعليم العربي اعتاد على أن ينحصر دوره في تعليم التلميذ القراءة والكتابة و بعض العمليات الحسابية و تدريسه ثقافة عامة متأثرة بالماضي أكثر من الحاضر،بل هي ثقافة يمكن القول عنها أنها ثقافة تخاف الحاضر و ما يسببه من مشاكل و تعمل جاهدة على التهرب منه،و تحسين نوعية التعليم يتطلب الاهتمام ببناء القدرات و المهارات التي يحتاج إليها طالب اليوم،و هو مواطن الغد،و الاستنتاج و التطبيق و العمل على تدريب الطالب على توظيف المعلومات و المعارف التي يتلقاها.

2- نمطية التعليم العربي :

حيث أن التعليم العربي يقوم باتباع نفس البرامج خاصة في التعليم الثانوي و الجامعي،و ذلك باعتبار أن التعليم الأساسي موحد و متشابه إلى حد كبير،فالمشكلة إذن تظهر في التعليم الثانوي و الجامعي،فخلال نصف القرن الماضي كان التعليم الثانوي لا يخرج عن فرعي الآداب و العلوم،أما فيما يتعلق بالجامعات العربية فإن الأقسام العلمية تكاد تكون هي نفسها في كل جامعة أو كلية،فهي متكررة و مزدوجة،و هذه التقسيمات في حقيقة الأمر كانت تتناسب و حقيقة المجتمع العربي في الماضي،أما حالياً فإن الضرورة تتطلب تنويع شعب التعليم الثانوي و أقسام الجامعات بشكل يتماشى مع التطور الاجتماعي و الاقتصادي و التكنولوجي الحاصل في المجتمع العربي،و يمكنها في الوقت نفسه أن توفر أيدي عاملة للتخصصات و تقسيمات العمل الجديدة التي ظهرت في الحياة العربية المعاصرة،فإذا لم يبدأ العرب في تنويع و تحسين تعليمهم و برامجهم فيظل هذا التعليم يعيد إنتاج نفس العقول و المهارات التي هي في الواقع بعيدة عن العالم المعاصر و حركته الاقتصادية و الاجتماعية.(1)

و تشير التقارير إلى أن معدل إنفاق الدول العربية على التعليم خلال الفترة 1993-1996 كان عاليا حيث بلغ في مجمله 5 % من الناتج القومي بالمقارنة مع معدل إنفاق يساوي 3.6% للدول النامية و 5.1% للدول المتقدمة،علما بأن هذا المعدل يعبر فقط عن الإنفاق الحكومي و لا يعكس الإنفاق على التعليم الخاص و الذي يتميز بالارتفاع النسبي في الدول المتقدمة خاصة على مستوى التعليم.(2) و قد قامت بعض الدول العربية بتخصيص نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على التعليم خلال الفترة 1996-2001 تراوحت هذه النسبة بين 10.6% و 1.8% و يعزي تدني معدلات الإنفاق في

1- نفس المرجع السابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002،صندوق النقد العربي،أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة.

بعض الدول مثل الإمارات و لبنان إلى الاعتماد الكبير نسبيا على القطاع الخاص في تقديم خدمات التعليم.(1)

أما بالنسبة لتطور التعليم بحد ذاته فإن معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي قد شارفت على أو تجاوزت 100% في 12 دولة عربية،و كانت معدلات القيد أعلى بين الذكور مقارنة بالإناث في معظم الدول العربية التي توفرت عنها بيانات.

و رغم هذا التحسن الكبير في معدلات القيد إلا أن البيانات تكشف عن الفجوة الهائلة في منظومة التعليم في الدول العربية ففي الوقت الذي تحققت في عدد من الدول العربية نسب عالية نتيجة لمجهود تعميم التعليم في،فإننا نجد أن هذه النسب متدنية جدا في الدول الأقل نموا،الأمر الذي سيكون له انعكاساته السلبية على المؤشرات العامة لأوضاع التعليم في الوطن العربي فهناك حوالي 11 مليون طفل من فئة العمر 6-10 غير مقيدين في مرحلة التعليم الأساسي،يمثلون حوالي 22% من إجمالي الأطفال في هذه الفئة العمرية.

أما التعليم الثانوي فيلاحظ أن درجة التحسن في معدلات القيد الإجمالي في الفترة 1980-2001 في جميع الدول العربية كانت أفضل من درجة التحسن في معدلات القيد في مرحلة التعليم الأساسي خاصة بالنسبة للإناث وهذا ما جعل الفجوة بين الجنسين تنقص بدرجة أكبر في مرحلة التعليم الثانوي،مقارنة بالتعليم الأساسي.(2)

يتسم التعليم الثانوي في الوطن العربي بالإقبال عليه بشكل كبير و متزايد يفوق بكثير درجة الإقبال على التعليم التقني،و رغم ما انتهجته العديد من الدول من سياسات و ما تبنته من نظم الحوافز لزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم التقني و ذلك لماله من أهمية خاصة لاستيعاب التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم،فالتنتائج ما زالت لم ترقى إلى المستوى المطلوب،لذلك نجد أن البلدان النامية تعتمد في هذا الميدان على المساعدات الفنية والتقنية التي تقدمها الدول الصناعية مما يؤدي إلى تعميق مشكلة التبعية،و لهذا فإن المصلحة الوطنية و القومية العربية تتطلب الاعتماد على الكفاءات الوطنية بشكل رئيسي و التي نتيجة تهميشها تلجأ إلى الهجرة لحل مشاكلها المختلفة،و هذه الحالة تشكل هدرا للموارد البشرية العربية.(3)

أما بالنسبة للتعليم العالي فقد تفاوتت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتا كبيرا بين الدول العربية و عموما فقد نمت معدلات القيد بأكثر من الضعف في غالبية الدول العربية خلال الفترة 1980-2001.

1-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003،صندوق النقد العربي،أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة.

2-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،مرجع سابق.

3- قدور بوزيدي،<التكامل الاقتصادي العربي>>،مرجع سابق،ص 123.

وتشير إحصائيات توزيع معدلات القيد في التعليم العالي حسب التخصص و النوع الاجتماعي إلى ارتفاع معدلات القيد في كليات العلوم الإنسانية و الاجتماعية مقارنة بكليات العلوم و التكنولوجيا خاصة بين الإناث، ويستثنى من ذلك الجزائر حيث ترتفع نسبيا معدلات القيد في كليات العلوم والتكنولوجيا. (1) و تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع القيد في التعليم الثانوي و كذا زيادته الكبيرة على مستوى التعليم العالي حقائق تدعم توسع الإنفاق كنسبة من الناتج القومي في كل البلدان العربية، إلا أن معظم الدراسات عن البطالة إن لم تكن جميعها ترى في ارتفاع معدلات التعليم نذير سوء، ماثلا في الكمية لا النوعية، و تدهور في واقع مستواه. (2) بالإضافة إلى ذلك فإن الزيادة الكبيرة في معدلات القيد في هذه المرحلة حتى وإن وجد لها مزايا عديدة، فقد أدت في بعض الحالات إلى زيادة أعداد خريجي التعليم العالي بدرجة تفوق القدرة الاستيعابية لسوق العمل، و نتج عن ذلك سلبيات عديدة من أبرزها ظاهرة بطالة المتعلمين، و بما أن الإناث من خريجي مؤسسات التعليم العالي الداخلات إلى أسواق العمل يغلب عليهن التخصص في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مما يملي عليهن العمل في مجالات وظيفية معينة، فقد كانت قدرة سوق العمل على استيعابهن أقل في كثير من الأحيان. (3)

3- العمالة :

سوف تواجه منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تحديا غير مسبوق خلال العقدين القادمين حيث بلغ إجمالي القوة العاملة لعام 2000، 104، 2000 مليون شخص. و من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 146 مليون لعام 2010 و 185 مليون بحلول العام 2020، و هذا ما يتطلب توفير 80 مليون فرصة عمل جديدة خلال العقدين القادمين فقط لاستيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل. و هؤلاء القادمون الجدد إلى أسواق العمل يمتازون بأنهم أكثر تعليما، و شبابا و أن أكثرهم من الإناث. و يقدر معدل نمو القوة العاملة في المنطقة بنسبة 3% سنويا بين عامي 1970 و 2000 و من المتوقع أن يرتفع هذا المعدل إلى 3.5% سنويا بين عامي 2000 و 2020، و لا يتوقع انخفاض الضغط على أسواق العمل إلى النسب المعتدلة التي عرفتتها المنطقة خلال ستينات القرن العشرين قبل عام 2020. (4)

أما التحدي الأكبر فهو في نسبة نمو القوة العاملة للإناث، و التي من المتوقع أن تبلغ 5% خلال الفترة ذاتها. حيث أنه لم يسبق أن تواجه أي منطقة نامية أخرى في العالم هذا القدر من الضغط المتواصل على أسواق العمل. و مع بلوغ معدلات البطالة ما يزيد عن 15%. و يبدو أن الهدف الأكثر

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق.

2- محمد بن مسلم الرادادي، <<عجلات اندماج الاقتصاد العربي في مسيرة العولمة>>، مؤتمر التجارة العربية البنينية و التكامل الاقتصادي، عمان الأردن، 20-22 سبتمبر 2004، ص. 372

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق.

4- www.word bank. jobs arab, 2003.

طموحا و المتمثل باستيعاب العاطلين عن العمل بالإضافة إلى خلق فرص لتوظيف الداخلين الجدد لسوق العمل، سيعني وجوب خلق ما يقارب 10 مليون فرصة عمل جديدة مع حلول العام 2020، أي مضاعفة عدد فرص العمل الحالي. (1) فمن خلال الأعداد الإجمالية لانتشار البطالة و معدلات نموها السنوي، يمكننا أن نتصور ما فقدناه من إنتاج و ما أصاب رأس المال الإنساني و المجتمع العربي من خسارة و فقدان ثروة. حيث تعتقد الدراسات الحالية بأن للبطالة أسباب اقتصادية يفرضها ضعف أداء الاقتصاد العربي و أخرى تعززها الخصخصة ودخول المرأة سوق العمل و ارتفاع معدلات الأمية. (2) أما فيما يتعلق بأنماط خلق فرص العمل، فإن الكثير من الأنظمة التقليدية لخلق فرص العمل في المنطقة مرشحة للزوال سريعا، فقد لعب القطاع العام خلال سبعينات و ثمانينات القرن العشرين، دور المحرك الأساسي لخلق فرص العمل، أما اليوم فإنه يوظف ثلث القوة العاملة في المنطقة و تصل هذه النسبة إلى 80% في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي.

و لكن لا يمكن للقطاع العام الاستمرار في دور المنفذ للتوظيف الذي لعبه سابقا، حيث تشير الدلائل عبر منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا أن غالبية فروع القطاع العام تشتكي من تضخم في عدد الموظفين يبلغ الثلث أو أكثر في بعض دول المنطقة و يؤدي إلى تآكل متواصل في الإنتاجية. و حتى لو تم وضع الخسائر في الفعالية جانبا، فإن استراتيجية تأمين فرص العمل للأعداد الهائلة من العاطلين عن العمل و الداخلين الجدد إلى سوق العمل لم تعد قابلة للاستمرار في ظل التغيير الجذري في الوضع المالي عبر المنطقة. و ما لم تتسارع وتيرة خلق فرص العمل في القطاع الخاص المنظم، فسوف يتم دفع أعداد متزايدة من القادمين الجدد إلى سوق العمل نحو الاقتصاد غير المنظم. (3)

المطلب الثالث : الصحة في الوطن العربي

1- ضعف الرعاية الصحية في الوطن العربي :

من أهم المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الوطن العربي. كغيرها من الدول النامية الأخرى، هي مشكلة نقص الأمن الغذائي، و ذلك أن القطاعات المنتجة للغذاء عاجزة عن تلبية الطلب الاستهلاكي المتزايد باستمرار وفقا لتزايد السكان، و خاصة أن سكان الوطن العربي يتميزون بغلبة فئة السن الصغرى في الهرم السكاني. (4)

1- www.wordbank.org.jobs_arabe, 2003.

2- محمد بن مسلم الرادادي، مرجع سابق، ص 372.

3- www.wordbank.org.jobs_arabe, 2003.

4- قدور بوزيدي، <<التكامل الاقتصادي العربي و السوق العربية المشتركة>>، مرجع سابق، ص 129.

و بالرغم من توفر الخدمات الصحية لغالبية سكان الدول العربية، إلا أنها قد لا تكون بمستوى الجودة المطلوبة في بعض الأحيان و ذلك لضعف أداء الخدمات الصحية بسبب نقص المعدات و ضعف الموارد و الإمكانيات الأخرى. و تصل الخدمات الصحية لأكثر من 90% من السكان في معظم الدول العربية، و هي متوفرة بدرجة أفضل في المناطق الحضرية، مع وجود تباين حاد في درجة توفر الخدمات بين الريف و الحضر في بعض الدول بحيث تصل الخدمات الصحية لجميع سكان المناطق الحضرية و لنصف سكان الريف في المغرب، و نحو 80% من سكان المناطق الحضرية و نحو 30% فقط من سكان الريف في اليمن.

و يقدر المتوسط العربي لعدد الأطباء لكل مائة ألف من السكان بنحو 109 طبيب، مقارنة بمتوسط كل من الدول النامية و الدول المتقدمة و الذي يبلغ على التوالي : 78 طبيب و 222 طبيب وذلك في منتصف التسعينات.

و يتباين هذا المعدل فيما بين الدول العربية في الفترة (1995-2002) حيث يبلغ عدد الأطباء لكل مائة ألف من السكان في لبنان : 325 طبيب كما تجاوز 200 طبيب في كل من مصر، قطر و الأردن و ينخفض العدد بشكل كبير في كل من : موريتانيا، جيبوتي و الصومال حيث يبلغ عدد الأطباء في هذه البلدان : 14 طبيب في موريتانيا و 13 في جيبوتي أما الصومال فإن العدد ينخفض كثيرا ليصل إلى 4 أطباء لكل 100 ألف مريضا. (1)

و يمكن تلخيص أهم مؤشرات الحالة الصحية في الدول العربية من خلال الجدول التالي :

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

جدول رقم 02 : أهم مؤشرات الحالة الصحية في الدول العربية للفترة (1990-2002)

عدد الأطباء لكل 100 ألف نسمة 2002-1995	صرف صحي ملائم% 2002	مياه الشرب آمنة% 2002	النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية 90-98	
205	93	91	97	الأردن
172	99	الإمارات
168	100	...	100	البحرين
88	80	94	93	تونس
85	92	87	98	الجزائر
13	50	80	...	جيبوتي
141	100	95	97	السعودية
16	34	69	70	السودان
140	77	79	90	سورية
4	25	29	...	الصومال
54	80	81	93	العراق
126	89	73	96	عمان
149	99	81	...	فلسطين
221	100	100	...	قطر
186	100	100	100	الكويت
325	98	100	95	لبنان
129	97	72	95	ليبيا
223	68	98	99	مصر
44	61	80	70	المغرب
14	42	56	63	موريتانيا
24	30	69	50	اليمن

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004-2005، مرجع سابق.

و بالرغم من أن الرعاية و الخدمات الصحية تقع تقليديا ضمن مسؤوليات قطاع الصحة العام في أغلب الدول العربية، إلا أن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها معظم الدول العربية في السنوات الماضية، أتاحت بيئة ملائمة لنمو متسارع لقطاع الصحة الخاص في المدن. و امتدت خدماته لتصل إلى الأرياف حيث لم يكن لها وجود يذكر في السابق.

ويسيطر على هذا القطاع في الوقت الحالي و في العديد من الدول العربية فعاليات استثمارية و تجارية محلية وأجنبية يشكل الربح هدفها الرئيسي. بالإضافة إلى ذلك فإنه من الضروري الإشارة إلى أنه بالرغم من الخدمات المتميزة التي يتم تقديمها في مختلف المؤسسات الصحية العامة والخاصة يبقى أداء بعضها دون التوقعات أحيانا بسبب أنها تعمل في بيئة تفتقر إلى نظم ضبط الجودة، وفي الحالات القليلة التي يتوفر فيها وحدات لضبط الجودة لا تتوفر جميع الموارد المطلوبة لتشغيلها بكفاءة. (1)

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق.

2- تدني العمر المتوقع لحياة الأفراد في الوطن العربي :

نظرا للنقص الواضح في ظروف التغذية في الوطن العربي، و عجز الخدمات الصحية عن مسايرة التطورات في مجال العلاج العصري، أدى إلى انعكاس هذه الظروف سلبا على تدني العمر المتوقع لحياة الأفراد في الوطن العربي و خاصة ما قبل سبعينات القرن العشرين، ثم تحسنت بعد ذلك نتيجة تحسن الظروف الاقتصادية في الوطن العربي و خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول في الدول العربية البترولية.(1)

و ارتفع معدل متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية من 45 سنة في عام 1960 إلى 66.4 سنة في عام 1999 و ذلك نتيجة تحسن الظروف المعيشية بشكل عام. و الخدمات الصحية بشكل خاص. و في عام 1999 تفاوت المعدل بين 47 سنة في جيبوتي و 77 سنة في الكويت.

و قد استطاعت بعض الدول العربية من تحقيق معدلات مقارنة لمعدلات الدول المتقدمة و من أبرزها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي و تونس، و ينخفض المعدل في السودان و الصومال و موريتانيا بالإضافة إلى جيبوتي، و تعكس هذه المؤشرات واقع حال الخدمات الصحية في الدول العربية المختلفة و ذلك فيما يتعلق بمستواها و شموليتها الذي يتأثر بدوره بحجم السكان و توزيعهم الجغرافي و بمدى سهولة وصل هذه الخدمات لهم، بالإضافة إلى حجم الميزانية المخصصة لهذا القطاع.(2)

و يقدر احتمال أن تعيش الأنثى في الدول العربية إلى سن 65 سنة فأكثر بنحو 72.5% و الذكر بنحو 65.5%، حيث يعتبر هذان المعدلان أعلى من معدلات الدول النامية (69% للإناث و 62% للذكور) و العالم (73% للإناث و 64% للذكور) و أقل من معدل الدول المتقدمة (90% للإناث و 81% للذكور).(3)

و يلخص الجدول التالي العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) في الدول العربية.

1- قدور بوزيدي، <<التكامل الاقتصادي العربي>>، مرجع سابق، ص.127

2- www.amf.org.ae.23-08-2005.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.

جدول رقم 03 : العمر المتوقع عند الولادة في البلدان العربية.

العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)				
2003	2000	1980	1970	
71.0	71	...	54.0	الأردن
78.0	75	68.0	60.7	الإمارات
74.0	73	...	61.8	البحرين
73.0	73	62.0	53.7	تونس
70.0	71	59.0	53.0	الجزائر
46.0	46	...	40.0	جيبوتي
73.3	72	61.0	51.8	السعودية
56.0	56	48.0	42.6	السودان
72.0	70	62.0	55.5	سورية
48.0	الصومال
61.0	...	62.0	55.0	العراق
73.0	74	58.0	46.9	عمان
72.0	72	فلسطين
72.0	75	...	60.9	قطر
79.0	77	71.0	65.9	الكويت
74.0	70	65.0	64.1	لبنان
73.0	71	60.0	51.5	ليبيا
70.0	67	56.0	50.9	مصر
69.0	67	58.0	51.6	المغرب
53.0	54	47.0	42.5	موريتانيا
63.0	63	49.0	40.9	اليمن

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003-2005، مرجع سابق.

المبحث الثاني : الخصائص الاقتصادية لاقتصاديات الوطن العربي

إن اقتصاديات الدول العربية لم تبق كما كانت عليه قبل دخول الاستعمار إلى هذه المنطقة حيث خضعت لهيمنة خارجية منعتها من كل تطور ذاتي و وجهتها لتحقيق حاجات الدول المسيطرة، و غيرت في مسار قطاعاتها المنتجة بحيث أصبحت دول هذه المنطقة منتجة بالدرجة الأولى للمواد الأولية التي تحتاجها السوق العالمية و سوقا لتصريف السلع المنتجة في الدول المتطورة. هذا ما جعل هذه الاقتصاديات تتميز بميزات خاصة نوردتها فيما يلي :

المطلب الأول : التخلف و التبعية الاقتصادية

1- التخلف و آثار الهيمنة الاستعمارية على الاقتصاد العربي :

تصف الأدبيات الاقتصادية مجمل المشكلات التي تتطوي عليها البلدان السائرة بطريق النمو بأنه تعبير عن حالة التخلف الاقتصادي، لكونها لا تزال في مرحلة متدنية من مراحل النمو العام في البلدان المتطورة، و يبدو ذلك في سوء المؤشرات غير المواتية التي تسجل هبوط مستوى القوى المنتجة فيها. و هناك العديد من النظريات التي سعت للكشف عن مظاهر التخلف الاقتصادي و الاجتماعي في البلاد العربية، فقد جاءت بعضها مستوحاة من تجربة الدول العربية سواء المعتنقة للماركسية أو الليبرالية و بعضها الآخر كان يرى أن التخلف في الوطن العربي يعود إلى الابتعاد عن التراث و الأصالة و الانشغال بتجارب الدول الغربية المختلفة عن الدول العربية بظروفها التاريخية و الحضارية و الاقتصادية. فالذين كانوا يؤمنون بالتجربة الماركسية أو الليبرالية كنموذج للتنمية يعتقدون أن هناك تلازما عضويا بين التصنيع و التقدم فمن كان بإمكانه استيعاب معرفة قوانين التطور الاقتصادي و الاجتماعي في الدول المتقدمة صناعيا من الضروري أن تساعده هذه المعرفة في التخلص من التخلف و التبعية إذا ما تم توفير الظروف الملائمة لممارسة و تطبيق هذه النظريات على المستويات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

و هناك نظريات أخرى تحاول التوفيق بين التقدم العلمي و التكنولوجيا في الدول الغربية و بين ملاءمتها للطبيعة الخاصة المتميزة للعالم العربي فيما يتعلق بالدين و القيم و هذا يعني أنه يجب على الدول العربية أن تقوم بنقل العلم و التكنولوجيا فقط من الدول الغربية المتقدمة، التي لا تهدد نظام المعايير و القيم الدينية والأخلاقية. (1)

فالتطوير ليس عملية آلية و لا هو تقليد أعمى لما قامت به الدول الأخرى، مهما كان توجهها صحيحا أو مناسبا دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف الذاتية لهذه الدول، و هذا يشير إلى أن لكل دولة

1- فؤاد حيدر، <<التنمية والتخلف في العالم العربي طروحات تنموية للتخلف>>، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر العربي، 1990، ص45.

خصائصها التي لا بد من التنبه إليها، فالنقل الأعمى قد يؤدي إلى حدوث نتائج عكسية و بالتالي يخلق مضاعفات تتعكس سلبيا على مشاريع التنمية الحقيقية. (1)

فتختلف الدول العربية مر بحالات عدة، وأخذ أشكالا مختلفة، إلا أن الميزة الرئيسية التي كانت تميز كل الأنواع هي وجود تشويه واضح للاقتصاد.

فالتخلف أنجب التجزئة واستدعى الاستعمار لتكريس وتعميق هذه التجزئة، لتتجب هذه الأخيرة التبعية السياسية (التبعية الاقتصادية طبعاً).

ولذلك ينبغي الإشارة إلى آثار الهيمنة الاستعمارية على الاقتصاد العربي النحو التالي :

أ- إن أول ما قام به الاستعمار هو تقطيع المنطقة و تقسيمها إلى عدة دويلات، كما قام بالتشجيع على التنافر، و حرص حكومات الدويلات بعضها على بعض بهدف ترسيخ الانقسام.

ب- كما قام بنشاطات و مؤسسات أكبر اتساعاً، فأدى ذلك إلى حدوث تغييرات في التكوينات الزراعية كما حدث اندماج أكبر في الاقتصاد الأجنبي وهذا يعني أن القرارات التي تتعلق بالسياسة الاقتصادية للمنطقة أصبحت ترسم خارج الحدود.

ففي هذه المرحلة تشوه الاقتصاد واتخذ النمو الاقتصادي طريقاً ملتوياً وذلك بتركزه في القطاع الزراعي، وبالتحديد في مجال إنتاج المواد الأولية وبعض الصناعات الاستهلاكية أو التحويلية البسيطة، أو الخدمات المصرفية الوسيطة بين الدول المستعمرة و الدويلات العربية. وبذلك فإن استغلال المواد المتاحة في كل دولة عربية كان يتم في القطاعات التي يحتاج إليها المستعمر و وفق الشروط التي تحقق له أهدافه أولاً وأخيراً. (2)

إضافة إلى ذلك فإن التنمية الاقتصادية في الوطن العربي تعتمد على التراكم الرأسمالي الذي تجود به الأسواق الأجنبية والذي يعتمد أساساً على الربحية التجارية، هذا ما جعل القطاع الاقتصادي الموجه لتلبية الطلب الخارجي يحظى بالأولوية مثل قطاع المحروقات و قطاع المناجم وكذا بعض المزارع التي تدخل وسيطاً في الصناعات كالفن. (3)

لذلك، فإن تخلف الدول العربية كان نتيجة السيطرة التي مارستها أوروبا، والتي شكلت اعتداء اقتصادياً حقيقياً، وهدمت التوازن النسبي القديم للاقتصاديات التي كانت قائمة وعملت على تعميق ظاهرة التفكك والسيطرة الخارجية والتي كانت في خدمتها.

2- مميزات تخلف الاقتصاد العربي وتبعيته :

إن التخلف الاقتصادي والتبعية صفة تشترك فيها كل اقتصاديات الدول النامية، مع بروز ميزات تخص كل بلد حسب ظروفه و إمكانياته الاقتصادية، وفيما يلي إشارة إلى بعض هذه المميزات والتي يتصف بها الاقتصاد العربي والتي هي خير دليل على تخلفه وتبعيته ومن بين هذه المميزات مايلي :

1- عبد الهادي يموت، مرجع سابق، ص 76.

2- نفس المرجع السابق، ص ص 26-29.

3- قدور بوزيدي، <<التكامل الاقتصادي العربي>>، ص 132.

أ- سوء استغلال الموارد الاقتصادية والذي يتضح على مستويين :

1- بقاء جزء من الموارد الاقتصادية غير مستعملة ويكمن هذا العنصر في البطالة والتي تعتبر عائقا من عوائق التنمية الاقتصادية.

2- ضعف استغلال الموارد الاقتصادية المستغلة فعلا بحيث تظهر هذه الميزة بوضوح من خلال طريقة استغلال الأراضي الزراعية وعدم اتباع الدورات الزراعية الحديثة وأساليب الري الجديدة مما أدى إلى انخفاض المحاصيل الزراعية، وضعف قطاع الزراعة العربية على مواجهة الحاجات الاستهلاكية لها، هذا ما جعل الوطن العربي يعاني من التبعية الغذائية الزراعية تجاه الدول المتقدمة.(1)

ب- ضعف مؤسسات التركيب القاعدي :

إن من ضمن الشروط الضرورية الواجب توفرها في أي بلد هي الهياكل الأساسية الخدمية منها وغير الخدمية و التي لا تقوم بالإنتاج السلعي مباشرة،بالإضافة إلى توفر الهياكل القاعدية فمن الضروري توفير الظروف الاقتصادية لإقامة منشآت جديدة لتوسيع النشاط الاقتصادي و القيام بالإنتاج في مستوى أحسن،ذلك أن إنشاء هذه المؤسسات و توفيرها في المجتمع يؤدي إلى زيادة التوسع أفقيا في العملية الإنتاجية و التقليل من ظاهرة عدم استغلال جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع،زد إلى ذلك أهمية التوسع العمودي في العملية الإنتاجية و التخفيف من مشكلة ضعف استغلال الموارد الاقتصادية،ولهذا يمكن اعتبار هذه المؤسسات عاملا حاسما و هاما في تقليص ظاهرة سوء استغلال الموارد الاقتصادية التي يعاني منها الوطن العربي و من بين مؤسسات التركيب القاعدي في المجتمع : الطرق،المباني،الجسور،السدود،الجامعات،المدارس،المستشفيات،مراكز البحث و الدراسة...الخ.

ج- ضعف الترابط بين اقتصاديات الوطن العربي و تكاملها مع الاقتصاد الرأسمالي: و تبرز هذه

الوضعية على مستويين :

1- **المستوى الوطني :** ذلك أن التخصص الذي فرض على الاقتصاد العربي توفير المواد الأولية مما نجم عنه قطاعان اقتصاديان : قطاع متطور نسبيا يحظى بالدعم و التمويل الضروريين لخدمة السوق الخارجية دون إعطاء أي اهتمام بالسوق الداخلية و متطلباتها.و قطاع اقتصادي متخلف موجه لتلبية متطلبات السوق الداخلية.فالقطاع الأول يخضع للاحتكارات العالمية،فهو بذلك قطاع متكامل مع الاقتصاد الدولي (إنتاجا و توزيعا) مما يؤدي إلى زيادة التبعية الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي بسبب عدم التكافؤ القائم بين الدول العربية من جهة و البلدان المتطورة من جهة أخرى.

2- **على المستوى القومي :** حيث أن التبعية الاقتصادية للوطن العربي هي نتيجة منطقية للتشابه في الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية بصفة عامة و ضعف الترابط واختلال التوازن بين اقتصادياتها من جهة، وتكامل كل دولة عربية على حدى من جهة أخرى مع الاقتصاد الأجنبي. —
1- نفس المرجع السابق،ص134.

د- ضعف التأثير بالوسائل العلمية :

1- **الجانب المادي :** إن ظاهرة التأثير بالوسائل العلمية تنعكس في ضعف قدرة المؤسسات الإنتاجية على استيعاب الوسائل التقنية الحديثة لعدة عوامل خاصة الطبيعة التكوينية لهذه المؤسسات و

التي تتميز في العادة بأحجامها الصغيرة و قدرتها المالية الضعيفة على تمويل البحث العلمي و قلة الاستفادة من الوفرات التي تتطلب إنشاء المشاريع ذات أحجام إنتاجية كبيرة و متكاملة.

2- الجانب العلمي : إن السياسة التعليمية في الوطن العربي بعيدة جدا عن تحقيق أغراض التنمية الاقتصادية وذلك نتيجة اهتمامها بالجانب النظري أكثر من الجانب التقني أو العملي، مما جعل الجامعات و مراكز التكوين في الدول العربية عموما منغلقة على نفسها بسبب أنها لم تعد النظر في البرامج المعطاة حتى تتناسب مع التطورات الاقتصادية و الاجتماعية المعاصرة، فمشاكل المناهج و اتجاهات التدريس أدت باستمرار إلى عزل و إضعاف الترابط بين المؤسسات التعليمية، حيث ينتج عن هذه الظاهرة ضعف المساهمة في دراسة مشاكل التنمية الاقتصادية و إيجاد الحلول المناسبة لها في المجتمع العربي.(1)

3- العرب و تحدي التنمية :

وهو تحدي واجهته جميع البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية منذ حصولها على الاستقلال السياسي، و كما هو معروف فإن توجهات التنمية في البلدان العربية كانت قطرية ولم تحقق معدلات نمو مرتفعة و لم تحقق الأمن الاقتصادي و الأمن الغذائي، هذا و تبلغ المساحة الكلية للبلدان العربية حوالي 142 مليون كيلومتر مربع أي ما يوازي مرة و نصف مساحة الولايات المتحدة الأمريكية أو 10.2% من مساحة الكرة الأرضية، كما تمتد السواحل العربية مسافة 23 ألف كلم، و تطل الدول العربية على المحيط الأطلسي و البحر الأحمر و البحر المتوسط و الخليج العربي، بالإضافة إلى إمكانات طبيعية و بشرية هائلة في البلدان العربية غير مستغلة استغلالا أمثل، ولقد أسفرت أغلب التجارب التنموية العربية عن نتائج تناقض أهداف التنمية الحقيقية و من هذه النتائج مايلي :

1- مزيد من التبعية الاقتصادية للخارج.

2- مزيد من التفاوت في الدخل و الثروات بين الناس.

3- ارتفاع معدلات التضخم.

4- ارتفاع معدلات البطالة.

5- حدوث تراجع في الأداء الاقتصادي العام.

6- ضعف الاستثمار و الادخار.

7- ضعف الإنتاج الزراعي و الصناعي.

8- استمرار تزايد المديونية الخارجية.

9- استمرار نزوح الأموال العربية للخارج.

1- قدور بوزيدي، << التكامل الاقتصادي العربي >>، صص 135-137.

10- محدودية التفاعل و التكامل بين الدول العربية.

وللقضاء على هذه المشاكل التي لا تزال قائمة في البلدان العربية منفردة، فإن الحل الأمثل يكمن في التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية، و ذلك لوجود علاقة قوية للتكامل بالتنمية و تتجسد هذه العلاقة بالتنمية في العوائد التي يمكن للتكامل خلقها لصالح الأطراف المساهمة حيث أن الحافز الأساسي

للحكومات في الانضمام للتكتلات الاقتصادية هو تحقيق قدر من الأهداف على نحو أفضل من تلك التي يمكن تحقيقها بجهود منفردة، وهذا يعني أن هذه العلاقة تتمثل في ارتباط الوسيلة بالهدف إذ يفترض أن التكامل من أفضل الوسائل البديلة في التنمية، ولذلك قيل << بينما ليس كل محور للتنمية محورا للتكامل فإن كل محور للتكامل هو محور للتنمية >>. (1)

المطلب الثاني : التطورات الاقتصادية في الوطن العربي

إن المتتبع لتطور الاقتصاد العربي منذ بداية سبعينيات القرن العشرين يجد أنه مر بأربع مراحل:

1- المرحلة الأولى: تميزت بطفرة نفطية، ساهمت في تحقيق معدلات نمو عالية عمت دول المنطقة واستمرت هذه المرحلة حتى عام 1980، حيث خلال هذه الفترة زاد الاعتماد على حصيد الإيرادات النفطية، هذا ما جعل الاقتصاد العربي يتأثر بالتغيير في أسعار النفط.

2- المرحلة الثانية: فقد عرف الاقتصاد العربي خلالها ركود طويل، استمر حتى تدهور الناتج المحلي الإجمالي، مما دفع واضعي السياسة الاقتصادية إلى زيادة الاهتمام، خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات، بترشيد النفقات الحكومية وتوزيع مصادر الإيرادات الحكومية واتباع سياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي.

3- المرحلة الثالثة: لقد ساعدت مختلف السياسات المتبعة في المرحلة الثانية على تحقيق التحسن في الأداء الاقتصادي بصفة عامة خلال هذه المرحلة، حيث وصل النمو الحقيقي لمجموع الاقتصاديات العربية (معدا الكويت والعراق) (3%) .

4- المرحلة الرابعة: فقد صادفتها الظروف الأليمة التي مرت بها الأمة العربية 1990-1991 والتي أوقفت التطور الاقتصادي إلى حين، حيث تحمل الاقتصاد العربي خسائر ضخمة، وعانى من تدهور في نموه الحقيقي.

ومنذ 1992 بدأ الاقتصاد العربي يستعيد قواه، بفضل التصدي بمثابة وإصرار لعملية إعادة البناء وترتيب الأوضاع الاقتصادية على استمرار ترشيد الإنفاق الحكومي وبرنامج التصحيح والإصلاح وقد تمكن الاقتصاد العربي من تحقيق أداء متميزا خلال 1992 رغم أن هذه الإنجازات لم تكن كافية لتعويض ما فات خلال عامي الأزمة.

1- حربي محمد موسى عريقات، <<التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي>>، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، عمان، الأردن، 20-22 سبتمبر 2004، ص326.

ونظرا لامتلاك الاقتصاد العربي إمكانات كبيرة من خلال اكتسابه الخبرة خلال المراحل الأربع السابقة في مجال مواجهة الأزمات وإدارتها، فقد استطاع في السنوات الأخيرة أن يحسن أدائه. (1)

فقد اتسم الأداء الاقتصادي في الدول العربية ككل بالتحسن وهذا راجع إلى سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية التي واضبت الدول العربية على تطبيقها، وعلى وجه الخصوص سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي، والإصلاحات الهيكلية التي تستهدف توسيع القاعدة الإنتاجية و تنويع مصادر الدخل، وتعزيز فرص وأساليب مشاركة القطاع الخاص في مختلف مجالات التنمية. (2)

-
- 1- قدور بوزيدي، <<التكامل الاقتصادي العربي>>، مرجع سابق، ص 139.
 - 2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق.

أما فيما يتعلق بمعدلات النمو الحقيقي، فهو بوجه عام لا تزال متواضعة في أغلب الدول العربية ولا تتناسب مع طبيعة وحجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها هذه الدول في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني. ولم تكن كافية لتوفير فرص توظيف تستوعب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى أسواق العمل، الأمر الذي نتج عنه زيادة ضخمة في معدلات البطالة عبر السنوات الماضية. (1)

والجدول التالي يبين معدل نمو الناتج المحلي في مختلف الدول العربية.

جدول رقم 04 : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1995-2004)

الدول	1995	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الأردن	6.4	3.1	4.0	4.9	4.8	4.0	7.5
الإمارات	6.7	3.8	5.2	3.6	1.9	11.1	7.3
البحرين	3.9	4.0	5.3	4.6	5.2	6.8	5.6
تونس	2.4	6.1	4.7	4.9	1.9	5.6	6.0
الجزائر	3.8	3.3	2.0	2.1	4.1	17.1	7.6
جيبوتي	3.6-	1.3	0.7	1.9	2.5	3.5	3.8
السعودية	0.5	0.8-	4.9	1.5	1.1	7.7	5.2
السودان	4.4	6.0	6.1	6.7	6.0	6.1	6.4
سورية	5.8	2.0-	0.6	3.8	4.2	1.3	1.8
عمان	4.8	2.0-	5.1	5.9	1.7	1.9	1.2
قطر	2.9	5.3	11.6	4.5	7.3	7.8	8.5
الكويت	1.2	1.7-	1.7	0.6	0.4-	9.7	6.8
لبنان	6.5	1.0-	0.0	0.8	2.0	2.5	3.5
ليبيا	1.6-	0.1	3.2	0.5	2.5	4.4	4.9
مصر	4.7	6.3	5.1	3.4	3.3	3.1	4.2
المغرب	6.6-	0.0	0.9	6.5	3.2	5.5	4.3
موريتانيا	4.5	4.1	5.0	4.6	3.3	5.4	3.0
اليمن	10.6	3.7	5.1	5.1	3.9	3.3	3.6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2002-2004-2005)، مرجع سابق.

يتضح من خلال هذا الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية قد ارتفع خلال عام 2001 في غالبية الدول العربية مقارنة بالعام السابق وذلك في كل من المغرب ولبنان وجيبوتي والسودان وتونس والأردن. بينما بقي هذا المعدل مرتفعاً في كل من البحرين وعمان وموريتانيا رغم أنه انخفض عن مستواه في العام الماضي، في حين حافظ هذا المعدل على المستوى الذي وصل إليه في العام الماضي في الجزائر. أما فيما يتعلق ببقية الدول التي توفرت عنها بيانات، فتشير التقديرات الأولية إلى أن معدل النمو قد انخفض خلال عام 2001 مقارنة بقيمته في العام السابق بنحو 3.4 نقطة مئوية في كل من السعودية واليمن وبنحو 3.2 نقطة مئوية في الإمارات واقترب ذلك بانخفاض الكميات المنتجة المصدرة من النفط في هذه الدول. (2)

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، مرجع سابق.

أما في سنة 2002 فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية مقارنة بسنة 2001 في كل من البحرين و الأردن والجزائر وجيبوتي.بينما انخفض في كل من السودان والمغرب واليمن وموريتانيا،وتراوحت نسبة انخفاضه بين 5.8% و 4.2% وانخفض بنسبة تراوحتين 3.2% و 0.9% في بقية الدول الأخرى.(1)

واستمر هذا المعدل بالنمو في سنة 2003 بمعدلات أعلى من العام السابق باستثناء مصر التي حافظ فيها المعدل تقريبا على مستواه في العام السابق مع ميل طفيف للانخفاض،بينما انخفض في كل من الأردن وسورية عما كان عليه في عام 2002 بحوالي 1.5 و 1.6 نقطة مئوية على التوالي.(2)

ولذلك يمكننا القول أن معدل الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع خلال العامين الأخيرين(2003-2004) وذلك لعدة أسباب من أهمها : استمرار ارتفاع عوائد الصادرات النفطية التي ساهمت في ارتفاع إيرادات الموازنات العامة للدول العربية المصدرة للنفط وساعدها على التوسع في الإنفاق الاستثماري،الذي ساهم بدوره في انتعاش القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

كما أن الاستمرار في تطبيق سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية وزيادة فعالية دور القطاع الخاص في التنمية،أدى إلى تحسن الأداء الاقتصادي في غالبية الدول العربية وتعزيز فرص تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة النمو.(3)

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003،مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،مرجع سابق.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

جدول رقم 05: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1995-2004)

الدول	السنة	1995	2000	2003	2004
قطر		16.642	31.103	37.266	42.676
الإمارات		17.755	21.719	21.964	23.771
الكويت		14.453	16.550	18.597	21.066
البحرين		9.965	12.493	13.922	15.626
السعودية		7.855	9.204	9.761	11.122
عمان		6.477	8.271	9.308	10.964
لبنان		3.178	4.380	4.715	5.108
ليبيا		6.340	6.130	3.915	4.301
تونس		2.015	2.032	2.724	2.946
المتوسط العام*	1997	2.522	2.592	2.935	
الجزائر		1.484	1.697	1.977	2.411
الأردن		1.568	1.755	1.954	2.163
المغرب		1.252	1.161	1.455	1.636
سورية		1.174	1.159	1.233	1.307
العراق		365	1.395	756	1.242
مصر		1.054	1.543	1.211	1.143
جيبوتي		858	813	839	863
السودان		179	421	581	655
اليمن		333	521	559	620
موريتانيا		463	355	402	451

* : تم ترتيب الدول العربية على أساس تنازلي وفقا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004، وتم تصنيف الدول إلى فئتين : الدول الأعلى والدول الأقل من المتوسط العام في ذلك العام.
المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.

لقد ارتفع المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، بالأسعار الجارية من حوالي 2221 دولار عام 1995 إلى حوالي 2465 دولار في عام 2001. (1) ثم عاد و انخفض سنة 2002 إلى 2430 دولار، وذلك نتيجة نمو السكان بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية. (2) ثم عاود الارتفاع و لسنتين متتاليتين حيث بلغ حوالي 2592 دولار في عام 2003 و ارتفع ليصل 2.935 دولار في عام 2004 و يرجع ذلك إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الدول العربية بمعدلات تفوق بكثير معدلات النمو السنوي للسكان. حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 مقارنة بالعام السابق، في كل الدول العربية باستثناء مصر، و التي انخفض من 1.211 دولار إلى 1.143 دولار، أي بنسبة 5.6% ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار، وبتفاوت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية تفاوتاً كبيراً. (3)

- 1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، مرجع سابق.
- 2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، مرجع سابق.
- 3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.

و إذا نظرنا إلى غالبية السكان في الدول العربية تقع ضمن شريحة الدخل الأقل و خاصة في الأرياف، و إلى ارتفاع نسب الإعالة و معدلات البطالة، الأمر الذي يضاعف من أعباء أرباب الأسر و يزيد من تدني مستوى المعيشة، فإن المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج لا يعكس التباين في مستويات توزيع الدخل حسب فئاته، و كذلك لا يعكس الفروقات في متوسط الدخل حسب التوزيع الجغرافي بين الريف و الحضر، حيث أن نسبة هامة من السكان ينخفض دخلها على المتوسطات التي تم ذكرها. (1)

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي :

يبين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لعام 2002 انخفاض الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج السلعي في توليد الناتج مقارنة بالعام السابق وبداية التسعينات، في حين ارتفعت في قطاعات و أنشطة الخدمات. حيث يشكل قطاعي الزراعة و الصناعات الاستخراجية (القطاعات الأولية) نسبة عالية من ناتج قطاعات الإنتاج السلعي، حيث بلغت قيمتها في عام 2002 (34.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، و ذلك مقابل 18% لباقي قطاعات الإنتاج السلعي، بما في ذلك الصناعات التحويلية التي ارتفعت حصتها بنسبة طفيفة منذ بداية التسعينات. (2)

أما خلال عام 2003 فلقد سجل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تغيرا ملحوظا إذا ما قورنا بالعام السابق، حيث تمكن قطاع الصناعات الاستخراجية من تحقيق نمو بنسبة 23.1%، وارتفعت نسبة مساهمته في توليد الناتج إلى 28.3% مقارنة بنسبة 25.1% في العام السابق. (3) وفي عام 2004 تزايدت الأهمية النسبية لإجمالي القيمة المضافة لقطاعات الإنتاج السلعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبتها 59% في عام 2004 بعد أن كانت حوالي 55.8% في العام السابق، وحوالي 50.4% في منتصف التسعينات. والسبب في ذلك هو ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية من 21.6% في منتصف التسعينات إلى حوالي 29.7% في سنة 2003 وحوالي 34.6% في عام 2004، كما يشكل قطاعي الزراعة و الصناعات الاستخراجية (القطاعات الأولية) نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت 42.3% في عام 2004، وهذا ما جعل التقلبات التي تتعرض لها قطاعات الإنتاج الأولى تنعكس وبشكل واضح على مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي في أغلب البلدان العربية، وخاصة التقلبات في الأسعار العالمية للنفط و المنتجات الزراعية والتي يكون لها التأثير المباشر على حصيلة إيرادات الصادرات من تلك السلع، وكذلك الأحوال المناخية و مواسم الجفاف التي تؤثر على الإنتاج و الصادرات الزراعية. (4)

- 1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق.
- 2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، مرجع سابق.
- 3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق.
- 4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.

جدول رقم 06: الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية (1995-2004)

(نسبة مئوية)

معدل النمو السنوي**		هيكل الناتج غير الاستخراجي*			هيكل الناتج المحلي الإجمالي			
2004-2003	2000-1995	2004	2003	1995	2004	2003	1995	
22.6	10.5	37.3	37.1	36.7	59.0	55.8	50.4	قطاعات الإنتاج السلمي منها
7.1	4.6	11.8	11.9	12.1	7.7	8.3	9.5	الزراعة
35.0	16.6	-	-	-	34.6	29.7	21.6	الصناعات الاستخراجية
9.0	5.5	15.4	15.3	14.7	10.1	10.7	11.5	الصناعات التحويلية
9.6	3.7	10.1	10.0	9.9	6.6	7.0	7.8	باقي قطاعات الإنتاج
8.4	4.5	60.1	59.8	58.6	39.3	42.0	45.9	إجمالي قطاعات الخدمات منها
6.6	3.0	16.3	16.5	19.2	10.6	11.6	15.1	الخدمات الحكومية
11.4	5.2	2.6	3.1	4.7	1.7	2.2	3.7	صافي الضرائب غير المباشرة
15.8	7.4	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

*: النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد القيمة المضافة في قطاع الصناعات الاستخراجية.

** : معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي :

تمكنت جميع بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي من تحقيق نمو في عام 2001 مقارنة بالعام السابق. ما عدا صادرات السلع والخدمات والتي سجلت انخفاضا نتيجة انخفاض أسعار وكميات صادرات النفط، وأدى ذلك الانخفاض إلى تراجع تقدير صافي صادرات السلع والخدمات من 77.4 مليار دولار عام 2000 إلى 57.6 مليار دولار عام 2001. (1)

أما في عام 2002 فقد انعكس المناخ الاقتصادي العام في العديد من الدول العربية على وتيرة أداء بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، حيث استمر الانخفاض في حصيلة صادرات النفط للعام الثاني على التوالي، مما كان له الأثر البالغ على معدل نمو إجمالي صادرات السلع والخدمات، أما فيما يتعلق الاستهلاك النهائي فلقد حقق بشقيه الحكومي والخاص معدلا متواضعا للنمو وانخفضت نسبته إلى الناتج الإجمالي، وحققت كل من الإنفاق الاستثماري والواردات من السلع والخدمات معدل نمو مرتفع بالمقارنة بمعدل نمو بنود الإنفاق الأخرى لعام 2002. (2)

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، مرجع سابق.

2- نفس المرجع السابق.

أما في سنة 2003 فلقد سجلت جميع بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي نموا مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ نمو صادرات السلع والخدمات حوالي 17.8%، و واردات السلع والخدمات حوالي 9.3%، في حين ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة بلغت حوالي 3.7%، وكذلك الاستثمار بنسبة تقدر بحوالي 7.7%. وقد كان لنمو العائدات النفطية المرتفعة دورا في اتباع غالبية الدول المنتجة والمصدرة للنفط لسياسات مالية توسعية خلال العام كانت من نتائجها نمو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بحوالي 7.2% وقد أدى ذلك التباين في معدلات نمو بنود الإنفاق على الناتج إلى انخفاض نسب كل من الاستهلاك بشقيه العام والخاص والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، وثبات نسبة الواردات مقارنة بالعام السابق، في حين ارتفعت نسبة الصادرات من السلع والخدمات.

واستمرت عوائد صادرات النفط في الارتفاع للعام الثالث على التوالي، مما كان له أثر على ارتفاع حصة صادرات السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 44.8% في عام 2003 إلى حوالي 49% في عام 2004، كما كان معدل نمو الصادرات الإجمالية مرتفعا في تلك السنة، حيث بلغت قيمتها حوالي 26.5%، كما حقق كل من الاستثمار والواردات معدل نمو مرتفع بالمقارنة بمعدل نمو بنود الإنفاق على الاستهلاك العائلي والحكومي في عام 2004. (1)

جدول رقم 07 : الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (1995-2004)

المعدل السنوي للنمو		الأهمية النسبية				
2004-2003	2000-1995	2004	2003	2000	1995	
11.7	5.2	66.2	68.6	71.0	77.7	الاستهلاك النهائي
11.6	5.2	47.7	49.5	51.7	57.4	الاستهلاك العائلي
12.2	6.3	18.5	19.1	19.3	20.3	الاستهلاك الحكومي
12.7	4.1	20.3	20.8	18.3	21.3	الاستثمار الإجمالي
-	-	13.5	10.6	10.7	0.9	فجوة الموارد
26.7	9.5	49.0	44.8	41.0	37.2	صادرات السلع والخدمات
20.1	3.6	35.5	34.3	30.3	36.3	واردات السلع والخدمات
15.8	7.4	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.

إن ارتفاع نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات العربية، يجعل هذه الأخيرة تتأثر وبشكل كبير بالتقلبات التي تتعرض لها السوق العالمية للنفط، هذا بالإضافة إلى أن الصادرات غير النفطية تحتوي على نسبة هامة من المواد الأولية الزراعية والمنجمية، والتي بدورها تتعرض لتقلبات الأسعار العالمية والتي تؤثر وبشكل مباشر على حصيلة صادراتها. وهذا ما يوضح ضرورة قيام الدول

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.

العربية بتكثيف الجهود التي تقوم بها الدول العربية لزيادة التنوع في هيكل الإنتاج و الصادرات لدعم عوامل الاستقرار الاقتصادي و التخفيض من آثار تقلبات الأسعار العالمية للنفط على النمو الاقتصادي.(1) وذلك أنه بالإضافة إلى المؤثرات السابقة فإن الصادرات العربية تواجه منافسة شديدة في الأسواق العالمية، كما أن غالبية منتجات التصدير العربية لا تزال بحاجة إلى مزيد من تطوير أساليب الإنتاج والإدارة والتسويق لتعزيز قدرتها التنافسية، وإلى مواصلة الجهود لفتح المزيد من الأسواق والمجالات للتصدير في إطار تحرير التجارة الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن تطوير حجم الصادرات يحتاج كذلك إلى توسيع آفاق التجارة العربية البينية.(2)

جدول رقم 08: الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية العربية (1995-2003)

2003	2002	2001	2000	1995	
173.5	151.6	163.1	186.4	93.7	الصادرات النفطية
147.4	120.9	98.5	94.9	83.9	الصادرات غير النفطية
320.9	272.5	261.6	281.3	177.6	إجمالي صادرات السلع والخدمات
54.1	55.6	62.3	66.3	52.8	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات (%)
21.9	22.7	3.8	13.1	-	معدل نمو الصادرات غير النفطية (%)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق.

أما بالنسبة للواردات، فإنه نتيجة لتطبيق غالبية الدول العربية لسياسات وإجراءات اقتصادية ومالية بغرض ترشيد سياسات الاستيراد، وخاصة فيما يتعلق بواردات السلع الاستهلاكية وتشجيع المنتجات المحلية البديلة، انخفضت وتيرة نمو الواردات، وانخفاضها في كثير من الأحوال مقارنة بنمو بنود الإنفاق الأخرى منذ منتصف التسعينات.(3)

وقد انخفضت قيمتها في عام 2001 بحوالي 0.4% فبلغت حوالي 206.8 مليار دولار، أي ما نسبته 29.1% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في تلك السنة.(4) أما في عام 2002 فقد بلغت حوالي 218.3 مليار دولار، وبمعدل نمو قدر بحوالي 3.8% وبنسبة قدرت بحوالي 30.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وفي عام 2003 بلغت قيمة واردات السلع والخدمات للدول العربية بحوالي 43.9 مليار دولار، وبمعدل نمو حوالي 9.3% وبنسبة 33.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.(5)

- 1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، مرجع سابق.
- 2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق.
- 3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، مرجع سابق.
- 4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، مرجع سابق.
- 5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق.

و بلغت قيمتها في عام 2004 حوالي 308.8 مليار دولار وذلك بمعدل نمو نسبته 20.1%. وتبلغ نسبتها من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية حوالي 35.5%.

وقد أدى تزايد قيمة الصادرات بمعدلات أعلى من وتيرة نمو الواردات إلى ارتفاع فائض فجوة الموارد، أي الفرق بين صادرات و واردات السلع والخدمات من 4.4 مليار دولار في عام 1995 إلى حوالي 79.3 مليار دولار في عام 2003، و 117.6 مليار دولار في عام 2004.

بينما قدر إجمالي الاستهلاك النهائي للدول العربية بحوالي 575.9 مليار دولار في عام 2004، وذلك بزيادة قدرت نسبتها 11.7% عن العام السابق، كما انخفضت نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من حوالي 71% في عام 2000 إلى حوالي 66.2% في عام 2004، وشمل ذلك الاستهلاك النهائي بشقيه، حيث انخفضت نسب كل من الاستهلاك العائلي (الخاص) والاستهلاك الحكومي (العام) إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويشكل الاستهلاك العائلي حوالي 47.7% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل في عام 2004.

أما الإنفاق الاستثماري فقد ارتفعت تقديرات إجمالي الإنفاق الاستثماري للدول العربية من حوالي 124.8 مليار دولار في عام 2000 إلى حوالي 156.6 مليار دولار في عام 2003 وحوالي 176.5 مليار دولار في عام 2004، كما بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 18.3% و 20.8% و 20.3% للأعوام الثلاثة المذكورة سابقا على الترتيب، ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى نمو إجمالي الناتج المحلي للدول العربية ككل في عام 2003 و 2004 بمعدلات أعلى من معدلات نمو الاستثمارات.

وتبلغ نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي أعلاها في الجزائر حيث تصل إلى حوالي 31.9%. (1) كما يجب الإشارة إلى أن جميع الدول العربية تعمل على تهيئة المناخ الملائم لتعزيز دور الاستثمار الخاص في التنمية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وذلك بهدف توفير المزيد من مصادر تمويل الاستثمار لمواجهة ضعف معدلات الادخار، وعدم كفاية المصادر الوطنية في معظم الدول، بالإضافة إلى الاستفادة من فاعلية وقدرة القطاع الخاص على تحسين الأداء ونقل التقنيات المتطورة وفنون الإدارة الحديثة. (2)

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق.

المطلب الثالث : تجربة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي

مما لا شك فيه أن أسلوب المشروعات المشتركة يعمل على تقوية الروابط بين الدول المشاركة ويربط مصالحها بشكل يمكن أن يؤدي إلى تطوير التبادل التجاري بين تلك البلدان وتوسيع انتقال رؤوس الأموال وتطوير الأسواق المشتركة، كما يؤدي أيضا إلى خلق الأساس المادي لإقامة المؤسسات المالية والأجهزة الاقتصادية والسياسية الموحدة. كما يمكن أن يكون أسلوب المشروعات المشتركة مدخلا واضحا ومحددا للتكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول التي تسعى إلى تحقيق هذا التكامل على نحو تدريجي متطور. (1)

ففكرة إقامة مشاريع عربية مشتركة ترجع في الأصل إلى الفترة التي أعقبت قيام جامعة الدول العربية مباشرة. إلا أنه في فترة السبعينات عرفت هذه الفكرة تطورا ملحوظا وذلك بعد تحقيق الفائض المالي النفطي والذي استمر معظمه في الأسواق الدولية، حيث حاولت الدول العربية أن تبتدع عددا من الوسائل والقنوات لتوظيف هذا المال في الدول العربية، وكان من بين هذه الوسائل إنشاء الشركات العربية المشتركة. (2)

1- مفهوم المشروع المشترك وأهميته :

إن مفهوم المشروع المشترك يشمل كل صور المشاركات التي تقام على أساس المشاركة برأسمال، وتؤدي إلى تكوين كيانات ذاتية و التي تقام على أساس المشاركة التعاقدية التي لا ترقى إلى مرتبة المشاركة في رأس المال، وتسعى لتثبيت علاقات تعاقدية مع الأطراف المعنية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية. (3)

أما عناصر المشروع فهي تعدد الأطراف المشاركة فيه، وأن يشترك كل طرف في المشروع المشترك بأي عنصر من عناصر الإنتاج اللازمة لقيام المشروع بالنشاط الاقتصادي الذي أنشئ من أجله. فأسلوب التعاون عن طريق إنشاء المشروعات المشتركة يمتاز بالوضوح في توزيع المزايا، أو المنافع التي يحصل عليها الشركاء فيه نظرا لتحديد هذا التوزيع تلقائيا مع تحديد مساهمات الشركاء في المشروع. (4)

فحسب المفهوم الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن المشروع المشترك هو: <<المشروع المقام وفقا للقوانين السارية المفعول في الدول العربية أو في إطار الاتفاقيات العربية

1- حسن صادق حسن عبد الله، <<دور المشروعات الصناعية العربية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي>>، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 20-22 سبتمبر 2004، ص. 403

2- سليمان المنذري، مرجع سابق، ص. 248

3- نفس المرجع السابق، ص. 249

4- عبد اللطيف الحمد، <<الاستثمار متعدد الأطراف والتكامل الاقتصادي العربي>>، بحث مقدم لندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة، ديسمبر 1974، ص ص 11-13.

والذي يشترك في إقامته أطراف عربية في دولتين عربيتين أو أكثر، سواء كانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام أو مختلط أو خاص، والذي يستهدف القيام بنشاط إنتاجي أو تجاري أو خدمي أو غيره من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لهذه البلدان ويزيد من متانة الروابط والعلاقات الاقتصادية و التبادل فيما بينها>>. (1)

فمدخل المشروعات العربية المشتركة أريد به زيادة القدرة الإنتاجية العربية وخلق سوق عربية واسعة، وتعزيز التخصص، وتسهيل انسياب رؤوس الأموال بين البلدان العربية حيث أن مبررات المشروعات العربية المشتركة تعود إلى ميزتين تنتم بها هذه المشروعات وهما: (2)

1- أنها وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي لا تمس إلا جزءا من الاقتصاد القومي، الأمر الذي يجعل قبولها من طرف البلدان العربية أسهل وأيسر من قيودها للسياسات التكاملية الأكثر شمولاً مثل: الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة والتي تتطلب تنازل الدول عن قدر من سيادتها.

2- أنها صيغة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف المعنية بها، فهناك الملكية المشتركة والمساهمة في الإشراف والإدارة. فصيغة المشروعات المشتركة كانت أكثر قبولاً لدى الحكومات والأفراد وأحسن الصيغ توفيراً لإمكانات تعاون القطاع الخاص مع القطاع العام، لذلك فقد أولت مؤسسات العمل العربي المشترك اهتماماً خاصاً بالترويج لإنشاء المشروعات العربية المشتركة.

2- تقييم دور المشروعات العربية المشتركة :

عند محاولة تقييم دور المشروعات العربية المشتركة، يلاحظ وبصفة عامة أن المشاركة فيها اقتصرت أساساً على التمويل، وهذا ما جعل الخطوة التكاملية التي تجسدت بقيام المشروعات ضيقة الأفق جداً، ومن جهة أخرى، فإن قيام المشروعات العربية المشتركة قد اتسم في الغالب بالعشوائية، حيث أن فكرة تأسيس المشروعات ومن ثمة إقامتها، لم تتطرق من تصور عام ومنظم للترابطات الأفقية أو الجغرافية والعمودية المتصلة بمراحل الإنتاج الواجب إحداثها بين القطاعات والاقتصاديات العربية وذلك لتسريع التنمية في جانبها القطري والقومي. أي أنه لم يتم وضع أية استراتيجية اقتصادية لتنظيم العمل الاقتصادي العربي المشترك، وبالتالي تحكم انتقاء الحاجات الاقتصادية القومية، وكذلك توزيع المشروعات جغرافياً ظل عشوائياً تحكمه ظروف وموجات عابرة ليس لها نظام أولويات واضح منبثق عن الاستراتيجية والخطة.

لذلك فإن نجاح المشروعات العربية المشتركة وتطوير أعمالها يتطلب بالإضافة إلى الإطار القومي المناسب، أن تكون هذه المشروعات مبنية على الثقة والمصلحة المتبادلة بين الأطراف المعنية، والإقرار من جانب كل طرف بمصالح الأطراف الأخرى، وهذا يستدعي ضرورة تحديد ووضوح أهداف الأطراف المشاركة منذ البداية. (3)

1- قدور بوزيدي، <<التكامل الاقتصادي العربي>>، مرجع سابق، ص. 243.

2- سليمان المنذري، مرجع سابق، ص ص 249-250.

3- حسن صادق، مرجع سابق، ص. 439.

3- معايير اختيار المشروعات العربية المشتركة :

من المفروض منهجيا أن يرتبط اختيار المشروعات العربية المشتركة بمسألة أولوية الأهداف المشتركة للدول العربية. وهذا يتطلب: (1)

1- وجود استراتيجية اقتصادية موحدة في إطار توفير متطلبات التنمية العربية القائمة على أساس الاعتماد الجماعي على الذات.

2- اعتماد خطة قومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك لوضع وتنفيذ مشروعات متكاملة لتوفير إمكانية خلق التشابك بين الاقتصاديات العربية من أجل تعزيز المصالح المتبادلة بينها.

ولذلك فإذا ما أريد للمشروعات المشتركة أن تؤدي دورها في تدعيم الطاقة الإنتاجية العربية وتوسيع السوق الإقليمية وتدعيم السوق العربية المشتركة، فإنه لا بد لها أن تتصف بالآتي: (2)

1- أن تقوم الشركات العربية المشتركة باختيار المشروعات الواردة في خطط التنمية المقررة في الدول العربية بما يحقق الترابط في إنتاجها مع بعضها البعض في عدة أقطار عربية، حيث تقوم الشركات بتنفيذ المشاريع الواردة في تلك اللحظة القومية بعد إقرارها.

2- أن تتنقى المشروعات التي تلبى احتياجات الأقطار العربية.

3- أن يقترن التعاقد على إقامة المشروعات المشتركة في الدول العربية المعنية بمنح المزايا التي نص عليها قرار السوق العربية المشتركة.

4- أن يتم التأكيد بالنسبة للمشروعات ذات الطاقة التصديرية على ضرورة التحقق من إمكانية استيعاب السوق العربية المشتركة للكميات المصدرة.

5- وأخيرا أن تطوير المشروعات العربية المشتركة لتحقيق توسيع القاعدة الإنتاجية العربية وترابط اقتصاديات الدول العربية فيما بينها، يتطلب ضرورة التركيز على إقامة المشروعات التي يمكن أن تلبى احتياجات الأقطار العربية إلى الهياكل الارتكازية والسلع الأساسية وفقا لأولويات احتياجات السوق العربية ولمكانات التصدير إلى الأسواق الدولية، مع إعطاء الأهمية لإقامة المشروعات التي تضمن الأمن الغذائي العربي والمشروعات الصناعية التي تعتمد في صناعتها على الخامات المحلية.

4- العقبات التي تواجه المشروعات العربية المشتركة : (3)

إن ما يواجه المشروع المشترك من مشاكل مركبة يفوق بكثير ما يواجهه المشروع الوطني، بحكم عوامل منها القانونية وذلك لعدم وجود تشريع عربي موحد يشكل المرجعية القانونية، وينظم علاقة المشروع بدولة المقر، وظل عقد التأسيس هو المعول عليه.

1- سليمان المنذري، مرجع سابق، ص. 253.

2- حسن صادق، مرجع سابق، ص. 442.

3- نفس المرجع السابق، ص. 440.

إلا أنه خلال التطبيق ظهرت مشاكل عديدة كشف عنها أول اجتماع لرؤساء مجالس الشركات العربية. وقد وجه المشاركون توصياتهم إلى المجلس الاقتصادي العربي، وهي تلخص طبيعة المشاكل والعقبات التي تعاني منها هذه الشركات: (1)

1- الشكوى من عدم تقيد الدول المساهمة بما التزمت به في عقد تأسيس هذه الشركات. سواء تعلق الأمر باستصدار القوانين والتعليمات والقرارات التي ضمنها النظام الأساسي لهذه الشركات، أو تعلق بما تضمنه ذلك النظام من إعفاءات وامتيازات لهذه الشركات.

2- المطالبة بالإسراع في استصدار القانون الموحد للشركات العربية المشتركة.

3- حث الحكومات على ضرورة توفير الظروف المشجعة لجذب الكفاءات اللازمة لزيادة فعالية الشركات العديدة المشتركة وذلك بـ :

- تسهيل إجراءات حركة العاملين في هذه الشركات ومنحهم تأشيرات الدخول والإقامة حسب متطلبات العمل.

- توفير أماكن في المدارس ذات البرامج المناسبة لأولاد العاملين في هذه الشركات.

- إعطاء الأولوية لهذه الشركات فيما يتعلق بتوفير الخدمات المساعدة للعمل كالهاتف والفاكس والكهرباء، وغيرها من المرافق.

4- ضرورة إيجاد صيغة موضوعية للتنسيق بين الدول العربية والشركات العربية المشتركة تجنب الطرفين ازدواجية التخطيط والتنفيذ للمشاريع.

5- مفاحة الدول العربية لاستصدار القوانين والقرارات اللازمة لدعم وحماية (ولو لأجل محدد) منتجات الشركات العربية المشتركة بهدف ترويجها.

6- التوجيه بتيسير حصول مشاريع الشركات العربية المشتركة على ما تحتاجه من قروض بشروط ميسرة تبعا لنوعية وطبيعة المشروع عند الحاجة وفي الحالات الاستراتيجية.

المبحث الثالث : العلاقات الاقتصادية العربية البينية

لقد مرت الدول العربية بمحاولات عديدة للتعاون الاقتصادي و التنمية، و المهم من كل هذه المحاولات هو التعرف على الواقع الفعلي للاقتصاد العربي وذلك من ناحية الروابط البينية ومستوى التنمية ذلك أنها خير تقييم لكل هذه المحاولات، فإذا استطاعت هذه الدول الزيادة من الروابط البينية والرفع من مستوى التنمية كان ذلك خير دليل على نجاح محاولاتها أما إذا حدث عكس ذلك فإنه يجب على هذه الدول التعرف على أوجه القصور لديها، وذلك حتى تتمكن من وضع العلاج المناسب لها.

المطلب الأول : التجارة العربية البينية

بعد تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي عملت جاهدة على تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية، ولقد اتخذت الدول العربية العديد من المبادرات العملية للوصول إلى ذلك. ورغم إخفاق معظمها فهي مازالت تسعى جاهدة للوصول إلى هدفها المنشود.

وفيما يلي استعراض لأهم المؤشرات التي تمكننا من التعرف على الملامح الأساسية لواقع التجارة العربية البينية :

1- تطور التجارة العربية الخارجية ونصيبها في التجارة العالمية :

جدول رقم 09: التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2000-2004)

متوسط معدل التغير في الفترة 2004-2000 (%)	معدل التغير السنوي للفترة (2004-2000) (%)					القيمة (مليار دولار)					
	*2004	2003	2002	2001	2000	*2004	2003	2002	2001	2000	
11.2	30.4	24.1	3.5	8.8-	47.9	396.5	304.0	245.0	236.7	259.7	الصادرات العربية
12.9	24.7	13.6	6.5	7.6	6.4	243.1	194.9	171.5	161.0	149.7	الواردات العربية
9.3	21.3	16.7	4.7	3.8-	12.7	9.099.3	7.498.8	6.427.7	6.140.0	6.385.0	الصادرات العالمية
9.5	22.1	16.8	3.9	3.1-	13.3	9.470.0	7.757.0	6.640.3	6.392.3	6.595.6	الواردات العالمية
											وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية (%)
						4.4	4.1	3.8	3.9	4.1	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية (%)
						2.6	2.5	2.6	2.5	2.3	

* تقديرات أولية.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.

نلاحظ من خلال الجدول السابق مايلي:

1- حدوث انخفاض قيمة الصادرات العربية في عام 2001 : حيث بلغت 236.7مليار دولار وذلك بنسبة انخفاض بلغت حوالي 8.8 حيث فاق هذا المعدل معدل تراجع الصادرات العالمية و الذي بلغ 32% و بذلك انخفضت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية إلى 3.9% أما بالنسبة للواردات، فقد ارتفعت قيمة الواردات العربية الإجمالية عام 2001 بنسبة 7.6% لتبلغ 1610.0مليار دولار، ونتيجة حدوث تراجع في الواردات العالمية بنسبة 3% فقد حدث ارتفاع طفيف في حصة الواردات العربية في الواردات العالمية لتبلغ نسبة 2.5% مقارنة بنسبة قدرها 2.3% في عام 2000.

و عموما فإن التجارة الخارجية للدول العربية سجلت تراجعا عام 2001 مغايرا لما سجلته في العام السابق و ذلك نتيجة انخفاض الأسعار العالمية لتصدير النفط الخام و أسعار عدد من السلع الدولية الأخرى الهامة في الدول العربية، إضافة إلى ذلك أحداث 11 سبتمبر التي كان لها أثر حاد في الأخير من عام 2001. (1)

و في عام 2002، بلغ إجمالي الصادرات العربية ما قيمته 245.0مليار دولار، محققا بذلك نسبة نمو بلغت 3.5% و بما أن معدل نمو قيمة الصادرات العربية كان أقل من معدل نمو قيمة الصادرات العربية كان أقل من معدل نمو قيمة الصادرات العالمية و الذي بلغ 4.7% فقد انخفضت حصة الصادرات العربية في إجمالي الصادرات العالمية لتصل إلى حوالي 3.8% و في جانب الواردات فقد بلغت قيمة الواردات الإجمالية للدول العربية 171.5مليار دولار و ذلك بنسبة زيادة قدرت بحوالي 6.5% و بما أن الواردات العربية قد حققت معدل زيادة أعلى من معدل الزيادة في الواردات العالمية و الذي بلغ 3.9% فقد ارتفعت حصة الواردات العربية في إجمالي الواردات العالمية بدرجة طفيفة لتبلغ 2.6% مقارنة بنسبة بلغت 2.5% في عام 2001. (2)

كما تمكنت قيمة التجارة الخارجية للدول العربية خلال عام 2003 من تسجيل تحسن ملحوظ، فقد أدى الارتفاع المهم في أسعار النفط الخام في السوق العالمية، و الزيادة في أسعار بعض السلع و المواد الأولية إلى ارتفاع قيمة الصادرات العربية لتبلغ حوالي 304.0مليار دولار و ذلك بنسبة زيادة بلغت حوالي 24.1% و قد تجاوز معدل نمو الصادرات العربية معدل النمو الصادرات العالمية و الذي بلغ حوالي 16.7% لذلك فقد ارتفعت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية لتصل نسبتها إلى 4.1% و في جانب الواردات، فقد سجلت قيمة الواردات العربية الإجمالية زيادة بنسبة 13.6% لتبلغ حوالي 194.9مليار دولار.

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، مرجع سابق.

و نظرا لأن الواردات العالمية قد سجلت معدل نمو أعلى من معدل زيادة الواردات العربية و بمقدار 16.8% فقد حدث تراجع في حصة الواردات العربية في الواردات العالمية بدرجة طفيفة لتبلغ 2.5% مقارنة بحصة قدرها 2.6% في عام 2002. (1)

أما في عام 2004 فقد حققت قيمة التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية نمو متميزا، فاق نسب النمو السنوية المسجلة عام 2001. فقد أدت القفزة الكبيرة في أسعار النفط الخام، والتي ابتدأت في منتصف العام 2004 إلى نمو قيمة الصادرات العربية الإجمالية لتبلغ 396.5 مليار دولار بنسبة نمو 30.4% و قد فاقت نسبة نمو الصادرات العربية بنسبة نمو الصادرات العالمية و التي بلغت 21.3%، و لذلك ارتفعت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية إلى 4.4% وفي جانب الواردات، فقد سجلت هي أيضا نمو استثنائيا، حيث تنامت بنسبة 24.7%، لتبلغ قيمة 243.1 مليار دولار. ونتيجة حدوث نمو كبير في الواردات العالمية الذي وصل إلى 22.1% فإنه لم يسفر عن تغير يذكر في حصة الواردات العربية في الواردات العالمية. (2)

2- نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية الخارجية: (3)

في ضوء قيام الدول العربية بتحرير التجارة البينية من خلال منطقة التجارة العربية الكبرى وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات العربية، ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية (الصادرات البينية + الواردات البينية).

فالنسبة للصادرات البينية، فقد ارتفعت قيمتها من 16.1 مليار دولار عام 2000 إلى 17.3 مليار دولار عام 2001 و بنسبة نمو بلغت 7.5% كما ارتفعت نسبتها إلى الصادرات العربية الإجمالية لنفس الفترة من 6.2% إلى 7.3%، و ارتفعت من 20.9 مليار دولار عام 2002 إلى 25.9 في عام 2003، وبنسبة نمو بلغت 21.7% و انخفضت نسبتها إلى إجمالي الصادرات العربية من 8.5% في عام 2002 إلى 8.4 في عام 2003.

ومع ذلك تبقى الصادرات العربية البينية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات العربية.

أما بالنسبة للواردات العربية البينية فينطبق عليها ما سبق ذكره بالنسبة للصادرات البينية فهي كذلك لا تمثل إلا بنسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات العربية الإجمالية، أما بالنسبة لتطوراتها فقد ارتفعت قيمتها من 15.7 مليار دولار عام 2000 إلى 17.1 مليار دولار عام 2001 وبنسبة نمو بلغت 8.8% وكانت نسبتها في الواردات العربية الإجمالية هي 10.5% في عام 2000 وزادت زيادة طفيفة لتبلغ 10.6% في عام 2001. كما ارتفعت في عام 2002 من 20.2 مليار دولار إلى 21.8 مليار دولار في عام 2003

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.

3- نفس المرجع السابق.

وبنسبة نمو بلغت 8% وكانت نسبتها في الواردات العربية الإجمالية هي 11.8% في عام 2002 ثم حدث لها انخفاض إلا أنه كان طفيف نسبياً لتبلغ نسبتها 11.2% في عام 2003.

أما في عام 2004 فقد بلغت قيمة الواردات العربية البينية 29.8 مليار دولار وبنسبة نمو بلغت 36.6% مقارنة بنمو بلغت قيمته 8% عام 2003 أما نسبتها في الواردات العربية الإجمالية فقد تحسنت في هذا العام مقارنة بالعام السابق حيث أصبحت نسبتها 12.2%.

أما بالنسبة للتجارة البينية الإجمالية فيمكن تلخيص تطوراتها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 10 : أداء التجارة البينية العربية (2000-2004)

معدل التغيير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار)					
*2004	2003	2002	2001	2000	*2004	2003	2002	2001	2000	
36.3	15.0	19.7	8.1	14.5	64.5	47.3	41.1	34.4	31.8	التجارة البينية العربية (الصادرات البينية + الواردات البينية)

*: تقديرات أولية.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005.

فنلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة التجارة العربية البينية في تزايد مستمر إلى أن وصلت قيمتها إلى 64.5 مليار دولار عام 2004، وبنسبة نمو بلغت 36.6% إلا أن نسبتها إلى إجمالي التجارة العربية الخارجية لازالت ضعيفة فهي لم تتجاوز 10%.

3- اتجاهات التجارة العربية البينية مع العالم الخارجي : (1)

تشكل الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي أعلى نسبة من بين دول العالم حيث تزيد على 25% ثم تليها في الأهمية كل من اليابان 18% ودول جنوب شرق آسيا 12% والولايات المتحدة الأمريكية 10% مع العلم بأن الصادرات البينية للدول العربية تشكل ما لا يزيد عن 9%. أما بالنسبة للواردات فإن حوالي 40% منها يستأثر بها الاتحاد الأوروبي تليها الولايات المتحدة الأمريكية 13% ثم اليابان 8% ثم دول جنوب شرق آسيا مع العلم بأن الواردات البينية العربية تشكل ما نسبته 8%.

وبالنسبة للتجارة البينية العربية فهي تتميز بدرجة عالية من التركيز الجغرافي، حيث تقتصر في الكثير من الأحيان على شريك أو شريكين تجاريين، وذلك نتيجة انخفاض تكلفة النقل وسهولة التسويق فعلى سبيل المثال فإن 84% من صادرات عمان تذهب إلى الإمارات، و53% من صادرات البحرين و49% من صادرات قطر مع السعودية والإمارات على التوالي، كما أن 51% من صادرات السعودية مع الإمارات (27%) والبحرين (24%) و(44%) من صادرات الأردن مع السعودية والعراق وينسب متساوية تقريباً، و60% من صادرات سورية مع لبنان والسعودية بنسب متساوية تقريباً، و59% من صادرات السودان مع السعودية و57% من صادرات تونس مع ليبيا. وكذلك نفس الحال للواردات

1- عامر باكير، طالب عوض، <<تطور التجارة العربية البينية>>، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، عمان، الأردن، 20-22 سبتمبر 2004، ص ص 58-59.

فحوالي نصف واردات الإمارات والبحرين ومصر وموريتانيا مصدرها السعودية ونصف واردات تونس تأتي من ليبيا.

فالدول العربية جميعا تتاجر فيما بينها ولكن بأحجام متفاوتة وبدرجة كبيرة، فأكثر من نصف الصادرات البينية من نصيب السعودية والإمارات حيث تبلغ الأهمية النسبية لكل منهما (35%) و (18) على التوالي وتليهما في الأهمية عمان، ثم العراق، ثم سورية، ثم قطر ثم مصر. وفيما عدا الصومال وموريتانيا اللتان تبلغ صادراتهما البينية نسبة محدودة جدا، فالصادرات البينية لباقي الدول العربية متواضعة جدا نسبيا ولا تزيد عن 3% من التجارة البينية العربية. (1)

4- الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية :

أ- الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية :

جدول رقم 11 : الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية (2000-2004)

(نسبة مئوية)

الواردات العربية					الصادرات العربية					
*2004	2003	2002	2001	2000	*2004	2003	2002	2001	2000	
11.6	13.5	14.2	13.6	13.7	3.0	3.5	3.7	3.2	2.9	الأغذية والمشروبات
5.9	5.9	5.3	4.9	5.1	1.8	2.3	2.5	2.4	2.2	المواد الخام
8.9	6.5	5.1	5.8	6.0	66.9	67.1	67.5	68.2	70.4	الوقود المعدني
7.0	7.8	7.7	7.5	7.9	4.6	4.9	5.2	6.2	4.8	المنتجات الكيماوية
37.3	37.3	37.8	38.7	37.7	4.8	4.9	4.2	4.1	3.9	الآلات ومعدات النقل
25.8	25.7	26.7	26.5	26.5	17.8	16.5	16.2	15.4	15.2	المصنوعات
3.4	3.4	3.2	3.0	3.1	1.1	0.8	0.7	0.5	0.6	سلع غير مصنفة
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

*:تقديرات أولية.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.

استمرت صادرات الوقود المعدني تستحوذ على الحصة الكبر من الصادرات العربية خلال الفترة 2000-2004 بالرغم من تناقص حصتها الملحوظ خلال هذه الفترة، حيث تدنت إلى حوالي 67% في عام 2004 مقارنة بحوالي 70% في عام 2000. يليها في المرتبة الثانية صادرات السلع المصنعة حيث تزايدت حصتها من إجمالي الصادرات العربية من 15.2% لعام 2000 إلى 17.8% لعام 2004. يليها المنتجات الكيماوية بحصة تراجع من 4.8% عام 2000 إلى 4.6% عام 2004. ثم الآلات ومعدات النقل بنسبة تراوحت خلال الفترة ما بين 3.9% و 4.8% ويأتي في الترتيب الأخير الأغذية والمشروبات والمواد الخام حيث تراوحت نسبهما خلال الفترة على الترتيب بين (2.9%-3%) و (2.2%-1.8%).

أما على صعيد تطور هيكل المستوردات العربية الإجمالية فكما يبين الجدول فقد استحوذت واردات الآلات ومعدات النقل على الحصة الأكبر بالرغم من تراجع حصتها من 37.7% عام 2000 إلى 37.3% عام 2004. تلتها من حيث الأهمية الواردات الصناعية والتي تراجعت حصتها هي كذلك خلال

الفترة من 26.5% عام 2000 إلى 25.8% عام 2004، ثم الواردات الغذائية والتي تراجمت حصتها من 13.7% عام 2000 إلى 11.6% عام 2004. وجاء من حيث الترتيب واردات المنتجات الكيماوية (7.9%-7%) فالمواد الخام (5.1%-5.9%) ثم الوقود المعدني (6%-8.9%) على التوالي.

ب- الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية :

جدول رقم 12 : هيكل الصادرات والواردات البينية العربية للأعوام 2001-2004

الواردات البينية العربية		الصادرات البينية العربية		المجموعة السلعية
2004*	2001	2004*	2001	
17.8	16.7	17.8	17.0	الأغذية والمشروبات
49.1	48.5	54.8	48.8	المواد الخام والوقود المعدني
15.8	18.6	14.6	18.8	المواد الكيماوية
6.4	6.2	5.0	6.9	الآلات ومعدات النقل
10.9	10.0	7.8	8.5	المصنوعات
100.0	100.0	100.0	100.0	

*: تقديرات أولية.

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002-2005، مرجع سابق.

يتبين من الجدول أن الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية يشبه إلى حد كبير الهيكل السلعي للتجارة العربية الإجمالية، حيث تأتي في المرتبة الأولى المواد الخام والوقود المعدني بحصة 52% للصادرات وحوالي 49% للواردات، تليها الأغذية والمشروبات بحصة 17.4% للصادرات و17.25% للواردات، ثم المواد الكيماوية بحصة 16.7% للصادرات و17% للواردات، ثم المصنوعات بحصة متوسطة تساوي 8% للصادرات و10.5% للواردات، وتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية في التجارة البينية العربية الآلات ومعدات النقل بحصص متوسطة حوالي 6% للصادرات و6.3% للواردات على التوالي. أما من حيث تطور الأهمية النسبية للمجموعات السلعية الرئيسية في التجارة البينية العربية خلال العامين 2001 و2004، فقد حققت صادرات المواد الخام والوقود المعدني وواردات الأغذية والمشروبات أعلى المكاسب بزيادة في حصتها بلغت نسبتها على التوالي 6% و1.1% ويقابل ذلك تراجع في حصة المواد الكيماوية بنسبة 4.2% للصادرات و2.8% للواردات. أما بقية المجموعات السلعية لم تشهد تطورات ملموسة على صعيد الصادرات والواردات البينية باستثناء الصادرات من الآلات ومعدات النقل التي شهدت تراجعاً بنسبة 2% خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني : حركة عناصر الإنتاج بين البلدان العربية

1- حركة العمالة العربية :

لقد استند انطلاق العديد من المبادرات منذ الخمسينيات على خلفية السعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بهدف تعميق علاقات التجارة والاستثمار وتسهيل التعاون الاقتصادي العربي وذلك عن طريق مختلف القنوات بما في ذلك حركة العمالة ورغم ذلك فإن القضايا المتعلقة بالتكامل الإقليمي من خلال الهجرة أخذت مكانة أقل بروزا في المداولات الرسمية والاتفاقيات الموقعة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية على الأقل إذا ما قورنت بقضايا التكامل التجاري.

ويدفعنا هذا الأمر للدهشة ذلك أن مساهمة العمالة المهاجرة في تقدم مسيرة التكامل الاقتصادي خلال السنوات الأربعين الماضية كانت تفوق كل المساهمات الإقليمية الأخرى.

ولقد كان لهجرة العمالة دورا قياديا في خلق فرص العمل والتقليل من الفقر في الدول المصدرة للعمالة، أما بالنسبة للدول المستوردة للعمالة فقد تمثل دورا في توسيع قاعدة القوى العاملة و ملئ فجوات النقص في المهارات.

كما أن التحويلات الكبيرة التي أجراها العمال الوافدون قد ساهمت بشكل كبير في توفير زيادة هامة لعوائد صادرات الدول المصدرة للعمالة. مما ساعد على تعزيز موازينها الخارجية واحتياطياتها الأجنبية. وعلى غرار التشاؤم المتعلق بالتكامل التجاري فهناك تيار فكري تقليدي ناشئ يوحي بأن قدرة هجرة العمالة على خدمة الأهداف الاقتصادية الإقليمية ستكون محدودة في المستقبل، ذلك أن انخفاض العائدات النفطية و ارتفاع نسب البطالة لدى مواطني البلدان المستقبلة للعمالة من شأنهما أن يضيقا رقعة الاعتماد على العمالة الآتية من الدول المصدرة للعمالة. (1)

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين حرية التجارة في السلع والخدمات وحركة العمالة فهي علاقة عكسية، وذلك وفقا لنظرية هيكشر-أولين، وهذا يعني أن القيام بتحرير التجارة يؤدي إلى تخفيض حجم ومعدل هجرة العمالة، فحين يؤدي تقييد التجارة إلى رفع معدل الهجرة، والسبب في ذلك يعود إلى أنه في حالة تحرر التجارة في السلع، فإن كل دولة سوف تتخصص في إنتاج سلع كثيفة عنصر الإنتاج المتوفر لديها، مما يعني أن الطلب على ذلك العنصر سيزداد وعائده سيرتفع، ومن ناحية أخرى فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب على عنصر الإنتاج النادر نسبيا، وبالتالي انخفاض عائده، مما يعني تقارب أسعار عناصر الإنتاج، فينعدم الحافز لدى العمال للهجرة من أوطانهم، أما في حالة تقييد التجارة فإنه يحدث

1- طارق يوسف، <دور العمالة المهاجرة المتغير في التكامل الاقتصادي العربي>>، وقائع الندوة

المنعقدة : حول التكامل الاقتصادي العربي : التحديات والآفاق، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 23-

24 فبراير 2005، صص 141-142.

العكس، حيث يحدث تفاوت في أسعار السلع والخدمات في كل من الدولتين مما ينعكس على أسعار الإنتاج، مما يحفز انتقال العمالة. (1)

وبالرغم من أن هناك اتجاهات حديثة في أدبيات التجارة الدولية نرى أن كلا من التجارة في السلع وهجرة العمالة بإمكانهم أن يكونا متزامنين ومتكاملين إلا أن ذلك إنما يتحقق في الأجل القصير والمتوسط أما في الأجل البعيد فتصبح العلاقة بينهما علاقة إحلال.

زيادة معدلات هجرة العمالة لا تتم إلا في حالة تقييد التجارة البينية عند النيو كلاسيك أو حتى في حالة تحرير التجارة و لكن في الأجل القصير و المتوسط وفقا للاتجاهات الحديثة، و هذا ما ينفي اعتبار حركة انتقال الأيدي العاملة مظهرا إيجابيا للتكامل الاقتصادي، بل على العكس من ذلك حيث يمكن اعتباره صورة من صور رد الفعل العكسي للقيود المفروضة على حركة انتقال السلع و الخدمات. و هذا لا يتعارض مع ما جاء في نظرية التكامل الاقتصادي و الذي مفاده أن انتقال عناصر الإنتاج تأتي في مرحلة متأخرة بعد الاتحاد الجمركي ذلك أنه في هذا الوقت يتم تصحيح ما يحدث من <<خلل مؤقت>>. و عليه فإن انتقال عناصر الإنتاج عند مراحل مبكرة من التكامل و متدنية من النمو لا يعزز التكامل و لكنه يقف عقبة في طريقه، لاسيما إذا اتخذ شكل مقايضة عنصر بآخر. و لذلك فإنه يمكن القول أن حركة العمالة العربية لم تكن سوى حركة <<إستكمالية لا تكاملية>> لأنها لم تكن سوى تعبيراً عن خلل هيكلية و ليست استجابة لمتطلبات إحداث توازن اقتصادي من خلل عارض أو دوري. و يؤيد وجهة النظر هذه ما كشفت عنه الأحداث الأخيرة (2) حيث أنه في ظل تدهور العلاقات السياسية بين بلدين عربيين تعاني العمالة العربية المهاجرة العنف و الاضطهاد المتمثل في الطرد التعسفي، إلغاء عقود العمل، حرمان هؤلاء من صرف أجورهم المتأخرة و مكافآتهم القانونية. (3) وقد حدث ذلك إثر الخلافات السياسية أثناء الستينات و بعد أزمة الخليج، و إن هذه الاضطهادات مثلها مثل ما يحدث مع العمال المغاربة في أوروبا و عمال شرق آسيا في الخليج و يمكن تفسير حركة العمالة الواسعة التي تمت بين البلدان العربية بالرغم من أنها لم تحظ إلا بقليل من الاهتمام على المستوى الرسمي بما يلي:

1- تدني نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة العربية الإجمالية، حيث أن نسبتها لم تتجاوز منذ فترة طويلة 9%. و كما ذكرنا سابقاً فإنه تبعاً لنموذج هيكشر-أولين فإن العلاقة بين تجارة السلع و الخدمات من جانب و حركة عناصر الإنتاج من جانب آخر هي علاقة عكسية. لذلك فقد كانت حركة العمالة بسبب ضعف حجم التبادل التجاري بين البلاد العربية.

2- اهتمام أطراف عديدة بحركة الأيدي العاملة. فالنسبة للدول المستقبلية فقد كانت تسعى إلى

1- طارق محمود عبد السلام، <<صناديق التمويل العربية الأداء والطموحات>>، مصر، دار الكتاب للنشر، 2000، ص ص 48-49.

2- طارق محمود، مرجع سابق، ص ص 50-51.

3- سليمان المنذري، مرجع سابق، ص 149.

تعويض النقص في القوى العاملة، فأسواق العمل في هذه البلدان كانت تتميز بالعديد من الاختلالات الكمية و النوعية، و قوة العمل الوطنية لم تتمكن من الوفاء باحتياجات هذه الدول. و بالنسبة للدول المرسله، فقد اعتبرت الهجرة وسيلة للتخفيف من ضغط فئة ليست قليلة على الموارد و الإمكانيات القائمة. إضافة إلى المشاركة في حل مشكلة البطالة لديها، زد على ذلك ما يمكن أن تمثله تحويلات العاملين بالخارج من أهمية خاصة لمواجهة عجز موازين المدفوعات. (1) أما بالنسبة للمهاجرين فقد اندفعوا نحو البحث عن فرص ذات مردود مادي و معنوي أكبر خارج بلدانهم. (2)

كما هناك مجموعة من النتائج السلبية قد تترتب على هذه الحركة العمالية وألمت بكل أطرافها. فبالنسبة للدول المستقبلة وبسبب نظرتها المادية البحتة إلى العمالة العربية، أدى ذلك إلى تفضيل العمالة الآسيوية على العمالة العربية نتيجة لازدياد نفوذ الشركات الآسيوية في عمليات البناء والتشييد الخليجية مع انتشار التعاقدات على المشروعات من نوع تسليم المفتاح، وبسبب تقبل العمالة الآسيوية للأجور المنخفضة والظروف المعيشية الصعبة وظروف العمل القاسية دون الاكتراث بالمخاطر العديدة لهذه الأخيرة على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي بل وحتى على المستوى الصحي وذلك بالنسبة لبلدان الاستقبال على الرغم من أن هذه العمالة تتألف من فئات دنيا في المهارة. وكل هذا راجع إلى النظر إلى العمالة العربية في معزل عن مقتضيات التكامل الاقتصادي العربي مما جعلها تفقد أي ميزة نسبية في مواجهة العمالة الآسيوية. (3)

وبالنسبة للدول المرسله فقد كان الاهتمام الوحيد منصب على التحويلات الخارجية مما أدى إلى غض الطرف عما يمكن أن يحدث نتيجة غياب الأيدي العاملة من مشاكل اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى. وإلى غض النظر عما تحمله المجتمع من أعباء لتدريب وتأهيل تلك القوى العاملة. وقد بدأ الإحساس بمشكلة العمالة المهاجرة واضحا في كل من مصر و اليمن والسودان، حيث أنه نتيجة لنقص بعض الفئات حدث انخفاض في الأداء في بعض الأعمال الفنية وارتفعت تكلفتها وعلى وجه الخصوص مشروعات الإسكان والصيانة، كما أدى نقص بعض الكفاءات العلمية إلى التأثير على مستوى الأداء في المشروعات الصناعية والجامعات.

كما أن هذه الهجرة لم تؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة، وذلك أن الدول النفطية تتحيز في طلب العمالة المدربة والكفاءات ذات الخبرة في العمل، بالإضافة إلى أن جمود الحراك المهني حال دون جذب العاطلين من القطاعات الأخرى لفرص العمل الشاغرة.

كما أن الأثر السلبي امتد حتى للعمالة المهاجرة نفسها، وذلك بسبب السعي وراء الحصول على العمل المرتفع الأجر دون النظر إلى تناسبه مع مؤهل وإمكانات العامل مما أثر على مستواه الفني ومع مرور الوقت فقد العامل مهاراته بعد أن كان في أغلب الأحوال من أكثر الفئات قدرة على العمل

1- طارق محمود عبد السلام، مرجع سابق، ص 51-52.

2- سليمان المنذري، مرجع سابق، ص 150.

3- طارق محمود عبد السلام، مرجع سابق، ص 53.

والتحمل، الأمر الذي كانت نتيجته في النهاية إفراغ الدول المرسلّة من العناصر الفعالة للتنمية. مما سبق يتضح لنا أن حركة اليد العاملة لم يتم توظيفها في بناء قدر أكبر من التكامل الاقتصادي العربي، بل اتجهت إلى سد نقص المعروض المحلي لدى الدول المستقبلية بالمقارنة بطلب تحدد في إطار تنمية قطرية. ولهذا فاستكمال هذا النقص تم من خلال استخدام عمال ليس فقط من داخل الوطن العربي بل ومن خارجه، بالإضافة إلى أن حركة العمالة العربية لم يترتب عليها الآثار الإيجابية التي يمكن أن تترتب على تصدير السلع. (1)

2- حركة رؤوس الأموال :

لقد كان لمسيرة التعاون الاقتصادي العربي المتواضعة، سابقا وحاضرا، انعكاسا واضحا على حركة رؤوس الأموال العربية حيث بقيت هذه الأخيرة في حدود ضيقة للغاية، سواء بالنسبة لرؤوس الأموال العامة أو الخاصة.

فبالنسبة لرؤوس الأموال الخاصة، ونتيجة لقلّة البيانات الإحصائية عن تدفقاتها بين البلدان العربية فإنه يمكن الاستدلال على حجمها من خلال مؤشرين. ويتمثل المؤشر الأول في الحجم الضخم من الاقتراض الذي تجريه البلدان العربية، حكومات وقطاع خاص في الأسواق المالية الدولية، والتي كان من الممكن أن يقل حجمها كثيرا لو كان هناك انتقال ملائم لرؤوس الأموال الخاصة العربية بين البلدان العربية، أما المؤشر الثاني فيتمثل في حجم رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة الخاصة والمختلطة والتي بالرغم من عدم دقتها وشموليتها فهي يمكن أن تعطينا فكرة تقريبية عن جانب هام من تدفقات رأس المال الخاص بين البلدان العربية وتؤكد ضآلة حجمها.

وبضاف إلى ذلك عدم وجود سوق مالية إقليمية عربية يمكنها القيام باستقطاب رأس المال العربي على نحو فعال، ويستثنى من ذلك مجلس التعاون لدول الخليج العربي حيث تحاول البحرين لعب دور سوق مالية إقليمية، تعمل على استقطاب رؤوس أموال شركات بلدان المجلس نحو سوقها المالية. أما بالنسبة لرؤوس الأموال العامة، حيث تعتبر الشكل الأساسي والأكثر أهمية لانتقال رؤوس الأموال العربية. حيث كانت هذه التدفقات محدودة جدا خلال فترة الخمسينات. وذلك بسبب قلّة رؤوس الأموال العربية بصفة عامة بالإضافة للعلاقات السياسية المتوفرة خلال هذه الفترة كما أن اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية و انتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية عام 1953 لم توفر أي تشجيع فعال لانتقال رؤوس الأموال العربية.

و لقد اتخذت انتقالات رؤوس الأموال في هذه المرحلة شكلين أساسيين هما: تقديم قروض متوسطة الأجل ميسرة الشروط من طرف دولة عربية قادرة إلى دولة عربية أخرى تمر بظروف استثنائية، أما الشكل الثاني فيتمثل في حركات رؤوس أموال قصيرة الأجل من خلال اتفاقيات ثنائية لتسوية المدفوعات بين بلدين و ذلك من خلال فتح حسابات مقاصة في كل منهما لمدة عام على الأكثر. (2)

1- طارق محمود عبد السلام، مرجع سابق، ص 53-54

2- نفس المرجع السابق، ص 54-56.

و في بداية الستينات،بالإضافة إلى الشكلىن السابقين فقد تم إنشاء الصندوق الكويتى،والذى قام خلال الفترة1963-1969 بتقديم قروض بلغ مجموعها حوالي250 مليون دولار بالإضافة إلى المعونات المالية الحكومية التى قامت بتقديمها بعض الدول النفطية تنفيذًا لقرار مؤتمر القمة العربي المنعقد فى الخرطوم عام1967 لمساعدة دول المواجهة مع إسرائيل وتمكينها من الصمود و الذى وفقا له تم تقديم معونة سنوية مقدارها135 مليون جنيه إسترليني.(1)

وعندما قامت حرب أكتوبر1973 وما تبعها من ارتفاع فى أسعار البترول آلت وبشكل مفاجئ مبالغ كبيرة إلى الدول المنتجة للنفط فاقت حاجة قنوات الاستيراد والاستثمار المخطط لها،فأصبحت الدول العربية النفطية تحصل على موارد مالية ضخمة لا تتفق إلا جزء يسير منها و تقوم بتصدير الجزء الباقي من هذه الأموال إلى السوق المالية الدولية بحجة أن هذا الاستثمار ذو فائدة و يعود بالنفع على هذه الدول عن طريق أسعار الفائدة النقدية التى يتم الحصول عليها.

وبالرغم من هذه الفوائض المالية التى توفرت لدى الأقطار العربية النفطية إلا أنها لم تنعكس فى صورة استثمارات داخل البلدان العربية بل خرجت واستثمرت فى كل من أمريكا،أوروبا واليابان وكانت حصة الوطن العربي منها متواضع للغاية.(2) بالنسبة لاحتياجات المنطقة العربية حيث تم تقديم حوالي25 مليار دولار فى الفترة1970-1980 كما أن إجمالي التدفقات لم تتجاوز7.4% من جملة الإنفاق الاستثماري للدول العربية المستفيدة حيث قدرت هذه الاستثمارات فى تلك الفترة بحوالي203 مليار دولار.وتتضح ضالة هذه التدفقات أيضا إذا ما تمت مقارنتها بحجم الاستثمارات العربية فى الخارج حيث يقدر البعض أن كل دولار يستثمر فى المنطقة العربية يقابله استثمار 56 دولار فى دولة غير عربية،وابتداء من مرحلة الثمانينات وإلى الآن أخذت هذه التدفقات اتجاها نزوليا.ويمكن الاستدلال على ذلك الاتجاه من خلال التعرف على تطور حجم المساعدات العربية الإنمائية خلال هذه الفترة حيث بلغت قيمة هذه المساعدات عام1980 حوالي9.5 مليار دولار انخفضت عام1985 إلى 3.6 مليار دولار واستمر هذا الاتجاه حتى عام1996 حيث لم تتجاوز هذه التدفقات مبلغ1.1 مليون دولار وكان ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول وتزايد الأعباء المالية التى تحملتها دول الخليج بسبب حرب الخليج الأولى والثانية والتي لا تزال آثارها حتى الآن.

فحركة رأس المال العربي قد تمت فى الغالب بشكل ثنائي وبطريقة عفوية دون أن تكون أداة فعالة فى تحقيق <<التنمية التكاملية>>بين بلدان الوطن العربي.(3) وتلخص النقاط التالية أهم أسباب إحجام المدخرات العربية عن الاستثمار داخل الأسواق المالية العربية وتوجهها إلى البلدان الصناعية المتقدمة.

1- نفس المرجع السابق.

2- مليانى حكيم،<<رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي>>،الندوة الدولية :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية،سطيف،2004،ص ص3-4.

3- طارق محمود عبد السلام،مرجع سابق،ص ص56-57.

- ضعف العلاقات التجارية بين البلاد العربية (يتركز التعامل التجاري للدول العربية أساساً مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية).

- قوة المنافسة التي تمثلها الأسواق المالية الدولية مقارنة بالأسواق المالية العربية.

- اختلاف التشريعات والقواعد التنظيمية بين الدول العربية وعدم ثباتها وعدم توفر المعرفة بقنوات الاتصال بين مراكز العجز.

- امتلاك الدول الصناعية للقدرة الصناعية والمالية والتكنولوجية في حين أن فرص الاستثمار في البلدان النفطية نفسها كانت محدودة خارج القطاع البترولي ومقتصرة على استكمال البنية الأساسية.

- اعتبار الدول الصناعية الشريك الطبيعي لفوائض النفط ذلك أنها المستهلكة الرئيسية للنفط و على الدول العربية حماية اقتصادياتها لزيادة عوائدها وخاصة وأن هذه الدول هي المستورد الأساسي للنفط العربي ومصدر العوائد والفوائض النفطية.

- دور الجهاز المصرفي في الدول العربية في امتصاص الفوائض والمدخرات ونقلها للخارج.

- امتلاك الدول الصناعية لمجالات استثمار متنوعة بين أسهم وسندات، و بنوك، فندقة، سياحة و نقل... الخ.

- استقرار الأوضاع في تلك الدول مما يضمن عدم تعرض رؤوس الأموال المستثمرة للمصادرة.

- توفير مصادر الخدمات الأساسية والقوى العاملة رفيعة المستوى والعملية والتقنية مما يساعد على تطور الاستثمار في مجال التكنولوجيا المتقدمة وكثيفة رأس المال والحصول على عائد مجز في وقت مبكر.

- وضوح ومرونة الأنظمة والتشريعات إلى الحد الذي يجعل العمل الاستثماري مربحاً وليس عبئاً على المستثمر.

وقد تشير الدراسات التي أعدت عن توطين رؤوس الأموال العربية في الوطن العربي إلى ضيق فرص الاستثمار المتاحة في كثير من الدول العربية، وعدم توفر مؤسسات توفر المعلومات عن فرص الاستثمار، وكذلك مراكز تقوم بإعداد دراسات الجدوى لمشروعات مربحة، وعدم كفاية الضمانات المتوفرة لتجنب المخاطر غير التجارية وتدني مستوى هياكل البنية الأساسية والخدمات في كثير من الدول العربية بما في ذلك وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والطرق ووسائل النقل.

كذلك عدم وجود جهة موحدة للتعامل مع المستثمر بدلاً من تعدد الجهات والتي في أغلب الأحيان ما تتعدد قراراتها وإجراءاتها وتعدد أسعار صرف العملة وضيق الأسواق المالية أو ضعفها واضطرابها أو عدم وجودها. هذا ما جعل الأموال العربية دائمة البحث عن أسواق مالية خارجية. وضيق وانعدام السوق الثانوية لتداول الأوراق المالية وضعف المؤسسات التي تقوم بمهام ترويج وتسويق الإصدارات الجديدة. (1)

1- ملياني حكيم، مرجع سابق، ص 5-6.

المطلب الثالث : أداء القطاع الإنتاجي (الزراعي-الصناعي)

إن الهدف من دراستنا بمستوى الأداء الفعلي الإنتاجي (الزراعي-الصناعي) في الدول العربية ومستوى التنمية الذي تم تحقيقه هو معرفة ما إذا تمكن هذا القطاع من دعم العلاقات الاقتصادية البينية من خلال توفير احتياجات الدول العربية من المنتجات الزراعية والصناعية أو أنه عجز عن ذلك الأمر الذي دفع بالدول العربية إلى استيراد هذه الاحتياجات من خارج المنطقة العربية مما يؤدي إلى تعميق علاقات الدول العربية منفردة بالدول المتقدمة.

لذلك فإن دراستنا لأداء الإنتاج العربي سوف تتم من ناحية مدى دعمه للعلاقات الاقتصادية العربية البينية.

أولاً: القطاع الزراعي:

منذ عدة سنوات كتب البعض محذراً <إن التنمية الزراعية وتوفير الغذاء الكافي كما والملائم نوعاً للوطن العربي، مسألة لا تحتل التفريط ولا أن تترك للظروف العشوائية>.

ذلك أن الدول العربية لم تعطي أهمية كافية للبحث عن نماذج تكاملية تعكس الدور الهام للقطاع الأولي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة واتجهت لتبني نماذج تكاملية تتشابه مع تلك التي قامت باتباعها الدول الصناعية والتي يلعب فيها القطاع الصناعي دوراً بارزاً (على خلاف الدول العربية). وهذا ما جعلها تفشل في تنمية القطاع الزراعي. وهي في أمس الحاجة لتنميته وتطويره وذلك لتقليل اعتمادها غذائياً على الخارج، بل أنها تحولت إلى مستورد صافي للحاصلات الزراعية بعد أن كانت مصدراً صافياً لها. (1)

1- الصادرات والواردات الزراعية :

جدول رقم 13 : الصادرات والواردات الزراعية العربية (1995-2003)

(مليون دولار ونسبة مئوية)

معدل التغير % 2003	معدل النمو السنوي 2003-1995	2003	2002	2001	2000	1995	
8.8	4.6	8.221	7.553	6.80	6.911	5.746	الصادرات الزراعية
1.9	3.1	30.048	29.485	27.377	29.980	23.457	الواردات الزراعية
		27.4	25.6	24.9	23.1	24.5	نسبة الصادرات إلى الواردات (في المائة)
0.5-	2.6	21.827-	12.932-	20.572-	23.069-	17.711-	الميزان التجاري الزراعي

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.

سجلت قيمة الواردات الزراعية وفقاً لتقديرات عام 2000 زيادة بنسبة 11% مقارنة مع عام 1999 في حين سجلت قيمة الصادرات الزراعية العربية لنفس الفترة زيادة بنسبة 13.3%، ونتيجة لحجم الواردات الكبير، حدث ارتفاع للعجز في الميزان التجاري الزراعي من 20.4 مليار دولار إلى 22.5 مليار دولار، حيث أصبحت الصادرات الزراعية العربية تمثل عام 2000 حوالي ربع قيمة الواردات الزراعية

1- طارق محمود، مرجع سابق، ص 59.

العربية حيث ارتفع العجز بنسبة 4.9% خلال الفترة 1995-2000. (1)

وفي عام 2001 استطاع الميزان التجاري الزراعي تحقيق تحسنا ملحوظا، بالمقارنة مع العام السابق حيث انخفضت الواردات الزراعية بنسبة 7.7%، في حين تراجعت قيمة الصادرات الزراعية بنسبة ضئيلة بلغت 0.6% مما أدى إلى تراجع العجز التجاري الزراعي من حوالي 22.6 مليار دولار، إلى حوالي 20.3 مليار دولار، أي بتراجع بلغت نسبته حوالي 9.9%، ويرجع بسبب الانخفاض الذي حصل في عائدات الصادرات الزراعية العربية إلى تراجع الصادرات الزراعية لكل من سورية ومصر و المغرب والتي تمثل صادراتها حوالي 23% من قيمة الصادرات العربية الزراعية العربية، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار السلع في الأسواق العالمية، والقيود المفروضة في الدول المستوردة على بعض الصادرات. وفي هذا العام كانت الصادرات الزراعية العربية تمثل حوالي ربع قيمة الواردات الزراعية العربية، وحوالي 3.1% من قيمة إجمالي الواردات العربية ولم تتمكن أي دولة عربية خلال 2001 من تحقيق فائض في ميزانها التجاري الزراعي، ما عدا موريتانيا التي حققت فائض بلغ حوالي 92 مليون دولار. (2)

وتميزت واردات الدول العربية من المنتجات الزراعية بتسجيل زيادة ضئيلة في قيمتها في عام 2002 بلغت 0.3% مقارنة مع عام 2001 (من 28.36 مليار دولار إلى 28.45 مليار دولار) ويعود سبب هذا النمو المتواضع إلى الانخفاض الذي عرفته أسعار بعض السلع الزراعية في الأسواق العالمية، في حين انخفضت قيمة الصادرات الزراعية بنسبة 2.9% نظرا لبدء العمل في إلغاء المعاملة التفضيلية التي كانت تحظى بها تلك الصادرات في بعض الدول الأوروبية، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة التي تواجهها في أسواق تلك الدول مما ساهم في انخفاض قيمة الصادرات الزراعية لبعض الدول العربية ذات القدرة على التصدير. (3)

وفي عام 2003 سجلت قيمة الواردات الزراعية زيادة بنسبة 1.9% مقارنة مع العام السابق، كما سجلت قيمة الصادرات الزراعية العربية لنفس الفترة زيادة بنسبة 8.8% وانخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 0.5%. (4)

-
- 1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، مرجع سابق.
 - 2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، مرجع سابق.
 - 3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق.
 - 4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.
- الواردات والصادرات من السلع الغذائية الرئيسية:

بلغت قيمة واردات الدول العربية من السلع الغذائية عام 2000، 19.7 مليار دولار وذلك بزيادة قدرها 2.7% من حيث القيمة. أما من حيث الكمية فقد تراجعت بنسبة 0.7% (1).

وتراجعت في عام 2001 من حيث القيمة النسبية 1.6% مقارنة مع العام السابق وسجلت زيادة من حيث الكمية وذلك بنسبة 1.6% (2).

أما في عام 2003 فقد بلغت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية حوالي 18.7 مليار دولار وذلك بتراجع بلغت نسبته حوالي 1.7% من حيث القيمة و 5.6% من حيث الكمية وذلك مقارنة مع العام السابق. أما فيما يخص هيكل الواردات فقد تبوأ مجموعة الحبوب في كل عام مركز الصدارة في قائمة الواردات من السلع الغذائية المستوردة. (3)

أما فيما يتعلق بالصادرات من السلع الغذائية العربية، فقد سجلت انخفاض عام 2000 بنسبة 17.3% من حيث القيمة وبنسبة 13.1% من حيث الكمية والسبب في هذا الانخفاض يعود إلى انخفاض الصادرات من بعض السلع الزراعية وفي مقدمتها الزيوت النباتية. واستمر هذا الانخفاض في عام 2001 حيث سجلت الصادرات الغذائية انخفاضا مقارنة بالعام السابق نسبته 4.4% من حيث الكمية و 10.1% من حيث القيمة ويرجع هذا التراجع في قيمة الصادرات إلى التطورات السلبية التي لازمت الصادرات.

أما في عام 2003 فقد سجلت هذه الصادرات تراجعا بنسبة 3.2% في كل من الكمية والقيمة مقارنة مع عام 2002.

2- التجارة العربية البينية في المنتجات الزراعية :

تتباين الدول العربية فيما بينها في الأهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية من إجمالي التجارة الكلية ويعود ذلك إلى عدة اعتبارات ترتبط بمدى توفر فائض من السلع للتصدير أو وجود عجز فيها، والسياسات التسويقية المحددة لحركة التجارة الخارجية والاتفاقيات الموقعة بين الدول لتنظيم حركة تجارة السلع الزراعية فيما بينها. (4) ومما يمكن ملاحظته أن التجارة الزراعية العربية البينية قد تراجعت في عام 2001 بنسبة 16.1% مقارنة مع العام السابق وذلك من حوالي 3.1 مليار دولار إلى حوالي 2.6 مليار دولار، حيث تمثل هذه التجارة حوالي 7.7% من التجارة الإجمالية العربية من تلك السلع، كما تراجعت الصادرات الزراعية العربية البينية بنسبة 5.1% وتشكل هذه الصادرات حوالي 22%

من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية الإجمالية لعام 2001. (5)

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، مرجع سابق.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق.

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، مرجع سابق.

أما في عام 2002 فقد حققت معظم الدول العربية مقارنة مع العام السابق زيادة في حجم صادراتها البينية الزراعية العربية. فأصبحت الصادرات الزراعية العربية تشكل حوالي 46.9% من إجمالي قيمة الصادرات الإجمالية. (1)

وعلى مستوى الواردات، فقد بلغت قيمة الواردات الزراعية البينية في عام 2001 حوالي 1.1 مليار دولار، وذلك بمعدل انخفاض قدره 25.7% مقارنة مع العام السابق حيث تشكل هذه الواردات حوالي 4% من إجمالي الواردات الزراعية العربية لعام 2001 فواردات الدول العربية الزراعية البينية تتسم بصغر حجمها مقارنة مع الواردات الزراعية الإجمالية.

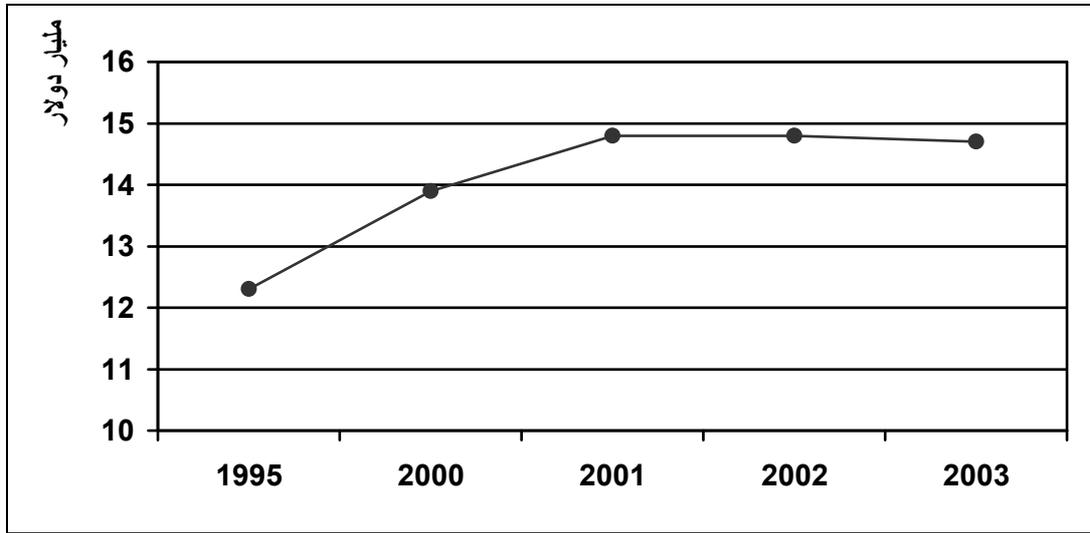
لذلك فإن تطوير وتعزيز التجارة الزراعية العربية البينية وزيادة حجمها، يتطلب تحقيقه تنسيق السياسات الزراعية في إطار تنمية التبادل التجاري الزراعي، وتدعيم التكامل الاقتصادي العربي، وزيادة فاعلية المؤسسات التمويلية العربية فيما يتعلق بتمويل التجارة البينية الزراعية هذا إضافة تطوير وتنمية البنية الأساسية اللازمة، واستغلال الموارد الزراعية من منظور عربي متكامل، وتحفيز وتشجيع سياسات جذب الفوائض المالية لاستثمارها في مجال الإنتاج الزراعي، ووضع السياسات والقوانين المحفزة للاستثمار في القطاع الزراعي، ومما لا شك فيه أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتبر أهم الوسائل الفاعلة في تطوير التجارة البينية العربية وتعزيز دورها بما يسهم في الارتقاء بمستوى التكامل الاقتصادي العربي. (2)

3- الفجوة الغذائية العربية :

لقد كانت كنتيجة للقصور في التنمية الزراعية العربية حدوث عجز متفاقم في الغذاء بلغ مستويات مرتفعة نوعا ما في بعض السلع الغذائية في مقدمتها الحبوب والقمح حيث وصلت نسبة الاعتماد على استيرادها من الخارج حوالي 55% و 58% على التوالي، مما كان له الأثر السلبي على الأمن الغذائي، وزيادة قيمة الفجوة الغذائية والتي بلغت قيمتها عام 2003 حوالي 14.6 مليار دولار وبانخفاض طفيف بلغ 0.9% مقارنة مع عام 2002، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية. (3)

-
- 1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق.
 - 2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، مرجع سابق.
 - 3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.

شكل رقم 01 : تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.

ويبين تطور الحجم الكمي للفجوة الغذائية العربية لمجموعات سلع أساسية خلال الفترة 1995-2003 زيادة استهلاك الحبوب وعلى رأسها القمح حيث ارتفع استهلاكه من حوالي 70.1 مليون طن عام 1995 إلى حوالي 92.8 مليون طن عام 2003، كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك من حوالي 283 كغم/السنة كمتوسط للفترة 1995-1999 إلى حوالي 313 كغم/السنة كمتوسط للفترة 2000-2003. وتمثل قيمة الفجوة في مجموعة الحبوب عام 2003 حوالي 47.9% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية ويأتي القمح من حيث الأهمية النسبية في مقدمة سلع الحبوب ذات الفجوة حيث يمثل حوالي 42.1 من قيمة مجموعة الحبوب وحوالي 20.2% من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية، أما فيما يتعلق بمجموعة السلع الغذائية الأخرى، فإن قيمة الفجوة الغذائية تتفاوت من سلعة إلى أخرى حيث تمثل قيمة الفجوة في الألبان حوالي 16.7%، يليها اللحوم 12.3%، ثم الزيوت والشحوم 10.2%، وتراوحت نسبة الزيادة في قيمة الفجوة للسلع الزراعية عام 2003 مقارنة مع العام السابق بين 2.5% في الشعير و 17.2% في الخضروات ومن جهة أخرى انخفضت قيمة الفجوة في الحبوب والقمح والسكر والفواكه والبقوليات وتراوحت نسبة الانخفاض بين 0.8% في البقوليات و 29.7% في الفواكه، لذلك فإن التوقعات تشير إلى أنه في حال استمرار معدلات نمو الإنتاج الزراعي العربي في وضعها الحالي مع استمرار زيادة الحاجة إلى المواد الغذائية في الدول العربية في ظل تزايد السكان وزيادة متوسط الدخل الفردي، أن يحدث اتساع في كمية الفجوة الغذائية وأن تبلغ في عام 2010 حوالي 61 مليون طن من الحبوب يكون حوالي 28 مليون طن منها للقمح وحوالي 7 مليون طن للسكر، وحوالي 5 مليون طن من الزيوت، وحوالي 15 مليون طن من اللحوم، وحوالي 17 مليون طن من الألبان. (1)

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.

4- الاكتفاء الذاتي الغذائي :

جدول رقم 14: الاكتفاء الذاتي الغذائي للمجموعات السلعية الغذائية الرئيسية للوطن العربي

(1995-2001)

نسبة الاكتفاء الذاتي% 2001	نسبة الاكتفاء الذاتي% 2000	نسبة الاكتفاء الذاتي% 1999	نسبة الاكتفاء الذاتي% 1998	نسبة الاكتفاء الذاتي% 1997	نسبة الاكتفاء الذاتي% 1995	
49.7	46.4	50.1	56.7	54.9	53.1	الحبوب و
48.2	46.0	50.4	51.7	50.7	51.3	الدقيق
44.9	21.2	32.8	50.5	38.1	45.5	القمح
66.2	67.8	77.0	72.9	73.4	72.4	والدقيق
39.5	38.5	36.8	48.7	51.6	50.0	الشعير
98.4	98.3	100.5	99.0	98.7	100.0	الأرز
33.9	37.8	33.4	34.5	29.1	40.1	الذرة
61.1	57.6	68.2	80.4	75.8	65.4	الشامية
39.3	45.6	43.6	41.4	52.0	33.1	البطاطس
99.0	99.2	98.8	98.6	98.5	97.5	سكر(مكرر)
95.5	97.3	98.2	96.1	96.5	96.8	بقوليات
85.7	85.9	85.8	83.6	84.4	86.3	زيوت
68.9	71.5	71.6	70.5	70.7	64.4	وشحوم
97.4	96.8	97.0	96.3	96.9	95.2	الخضروات
102.7	108.4	106.6	101.8	103.9	114.3	الفواكه
						لحوم
						الألبان
						ومنتجاتها
						البيض
						الأسماك

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004-2005، مرجع سابق.

يتبين لنا من خلال هذا الجدول والذي يشرح تطور نسب الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 1995-2002 مايلي :

- أن العالم العربي مكثف ذاتيا في الأسماك فقط ولكنه قريب من الاكتفاء الذاتي في البطاطس والخضر والفواكه والبيض.
- أن نسب الاكتفاء المنخفضة تتركز في السكر ويليها الزيوت والشحوم، ثم الحبوب بما فيها القمح والشعير.
- وأن نسب الاكتفاء الذاتي من اللبن السائل تزيد عن 70% وتزيد عن 80% في كل من اللحوم. أما البقول فإن نسبة الاكتفاء الذاتي منها تزيد عن 60%.

ثانيا : القطاع الصناعي

رغم قيام الدول العربية بتبني سياسات تدموية متحيزة للقطاع الصناعي، وإهمال القطاع الزراعي كما ذكرنا سابقا، إلا أن القطاع الصناعي ظل يعاني من تدهور شديد والذي يتضح من خلال مجموعة من المؤشرات يكمن أهمها فيما يلي :

1- العمالة في القطاع الصناعي :

إن نمو العمالة يعتمد بدرجة كبيرة على حجم الاستثمار العام والخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية وعلى درجة التقانة التي تستخدمها المشاريع المستوعبة لتلك الاستثمارات، وتشير البيانات المتاحة إلى أن التنمية الصناعية التي حققتها الدول العربية لم تحقق النتائج المرجوة منها في ما يخص توفير فرص عمل جديدة ومكافحة البطالة، كما أنها لم تتمكن من تحقيق تغيرات جوهرية في التركيبة الهيكلية للأيدي العاملة العربية، مع أن التصنيع قد حظي بأولوية متقدمة في خططها الإنمائية طيلة العقود الأربعة الماضية، وهذا بسبب المعدل المرتفع لزيادة السكان، والحاجة لزيادة الاستثمارات وتوطين ودمج التقنيات الحديثة في الإنتاج بشكل أكثر فاعلية مما هو قائم.

وقد ارتفع عدد العاملين في القطاع الصناعي (الذي يشمل الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية ويضاف إليهما في بعض الدول الصناعية الحرفية وقطاعات الكهرباء والغاز والمياه) من 10.2 مليون عامل في عام 1980. (1) إلى 18.5 مليون عامل في 2003، وذلك بمتوسط زيادة سنوية قدرها 2.7%، وهي تعادل تقريبا متوسط الزيادة السنوية لعدد السكان خلال نفس الفترة. (2)

كما تراجعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة إلى إجمالي القوى العاملة من 26% في عام 1985 إلى 20.4% في عام 1995، وإلى 17.7% في عام 2003، وعموما فإن الأهمية النسبية للعمالة الصناعية تتفاوت في الدول العربية تبعا لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية فيها. وتبعا لذلك يمكن تقسيم الدول العربية، حسب النمط الغالب لمعظم الصناعات القائمة، إلى ثلاث مجموعات مختلفة، تتميز المجموعة الأولى منها بامتلاكها لإمكانيات صناعية محدودة لذلك فهي تعتمد اعتمادا رئيسيا على الصناعات التقليدية كثيفة الاستخدام للعمالة، أما المجموعة الثانية فلديها مرونة في اختيار مزيج من الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية، مثل صناعة المنسوجات والملابس وصناعة الأغذية، وصناعات أخرى غيرها ذات كثافة رأسمالية تركز على التقانة الحديثة التي لا تفتح المجال لتشغيل المزيد من العمالة وتوفير فرص عمل جديدة. أما بالنسبة للمجموعة الثالثة فهي على العكس تماما. حيث تضم عدد قليل من العمال نسبيا، في حين تعتمد على الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية بصورة أساسية مع محدودية اهتمامها نسبيا بالأنشطة الصناعية ذات العمالة المكثفة، وذلك لاستيعاب الأنماط الصناعية

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق.

الحديثة، التي لا يمكن الاستغناء عنها في مجال الصناعات البتروكيمياوية والصناعات الرأسمالية، التي تركز عليها الدول العربية النفطية (وبخاصة الخليجية) التي لديها وفرة في الموارد ونقص في العمالة المحلية. (1)

2- مصادر توليد الناتج في القطاع الصناعي :

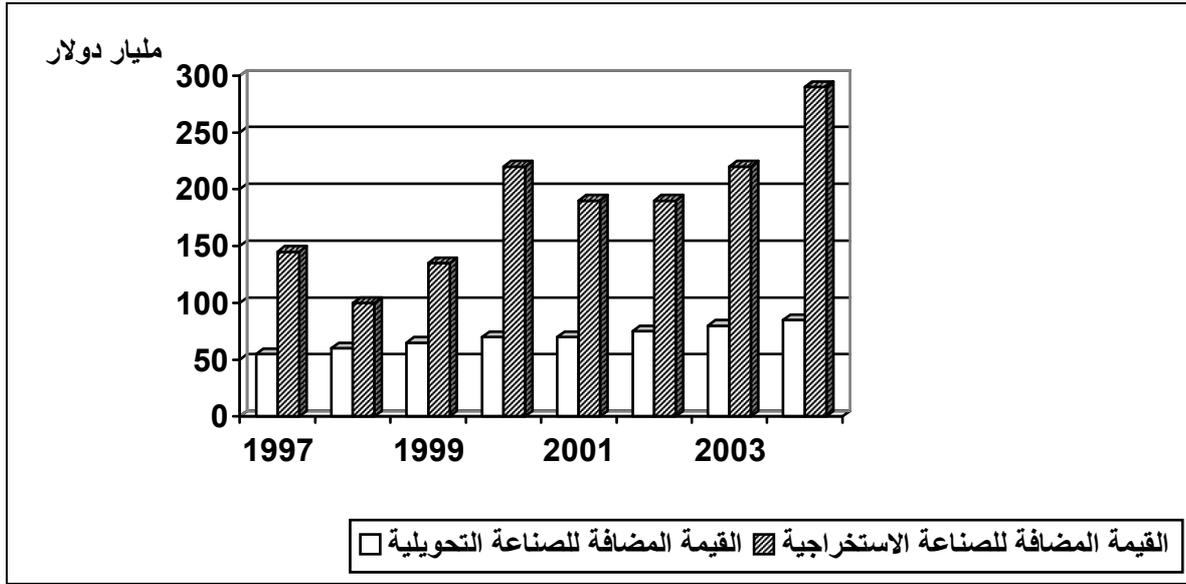
يقدر أن تصل مساهمة كل من النفط والغاز في توليد القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية حوالي 85% عام 2004، حيث أن نشاطها لا يزال يمثل الأساس في منتجات هذه الصناعة، أما النسبة المتبقية فتسهم فيها الخامات الأخرى، المعدنية مثل الحديد وغير المعدنية مثل الفوسفات، أما بالنسبة للصناعة التحويلية وبالنسبة لمصادر القيمة المضافة، فإن مساهمة مختلف الصناعات فيها لم تتغير كثيرا عما كانت عليه في الأعوام السابقة حيث أن أكبر نسبة مساهمة تحظى بها كل من صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط وتليها الصناعات الغذائية، ثم صناعة معدات آليات النقل، وهذا ما يوضح سيطرة القطاع الاستخراجي المعتمد على النفط والغاز على الصناعة العربية مما يؤدي إلى حدوث نوع من المنافسة غير المفيدة فيما بينها وتدفع إلى المضاربة ويعمل على تعميق اندماج هذه الأقطار انفراديا في السوق العالمي. (2)

ويخلص الشكل التالي تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية و الصناعة التحويلية في الوطن العربي خلال الفترة 1997-2004.

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.

الشكل رقم 02 : تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الوطن العربي خلال الفترة 1997-2004.



التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق.

3- مساهمة الصادرات الصناعية في هيكل الصادرات السلعية :

إن نسبة الصادرات الصناعية في الصادرات السلعية تعكس توجه سياسات التصنيع ومقدار ما تحقق من نجاحات، خاصة إذا تمت مقارنتها مع نسبة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى ما تمثله هذه النسبة أيضاً من مؤشر يعكس نمط التصنيع ذاته، والذي يتباين من مجرد التوسع في تصدير المواد الأولية المصنعة (كالصناعات البتروكيمياوية في حالة اعتماد الاقتصاد على البترول) إلى نمط تصدير معمق للصناعات التحويلية، وهو النمط السائد في دول شرق آسيا حالياً، فكلما زادت نسبة الصادرات الصناعية في هيكل الصادرات السلعية عن نسبة الصناعات التحويلية في هيكل الاقتصاد الوطني، دل ذلك على نمط للتصنيع يعتمد على التوجه الخارجي ويعمق من الصناعات التحويلية، أما في حال انخفاض نسبة الصادرات الصناعية إلى الصادرات السلعية عن نسبة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، فإن ذلك يدل على ارتكاز نمط التصنيع على المواد الأولية سواء الزراعية أو الخامات البترولية والمعدنية.

وبمقارنة هاتان النسبتان في بعض الدول الصناعية و الدول النامية الصناعية الجديدة بالدول العربية يلاحظ أن هاتين النسبتين بلغتا في كل من اليابان وكوريا نحو: (92 : 27)، (87 : 24) على التوالي عام 1982. في حين بلغت هاتان النسبتان في الدول العربية (27.5 : 67.5) عام 1998. (1)

1- محمد محمد مصطفى البني، >> التحديات العالمية التي تواجه الصناعات التحويلية العربية ودور التكامل الاقتصادي في مواجهتها-تجارة الأردن البينية مع الدول العربية <<، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية -عمان -المملكة الأردنية الهاشمية، 20-22 سبتمبر 2000 ص 22-23.

ورغم تباين نسبة المقارنة بما يعكس الفارق في مرحلة التصنيع، فإن هذه المقارنة تؤكد على تواضع نمط التصنيع السائد في الدول العربية.

وفي ظل ما تتمتع به المنطقة من وفرة في المواد الأولية الزراعية و المعدنية و البترول قد يكون هذا النمط طبيعي، إلا أن التحول إلى مرحلة أعلى من التصنيع يصبح أمراً ضرورياً بمرور الزمن إذا ما أريد للصناعات التحويلية أن تساهم بنصيب أكبر في الناتج المحلي و تقود عملية التنمية، وهو ما لا يمكن الوصول إليه إلا إذا زاد نصيب تلك الصناعات في الصادرات السلعية الأمر الذي طال انتظاره حيث لا يزال الجانب الأكبر من صادرات الصناعات التحويلية يتركز على البتروكيماويات وهي صناعات خفيفة تعتمد بدرجة عامة على المدخلات الأولية و لا تعكس مرحلة متقدمة من التعميق الصناعي.

و من جهة أخرى، فإن نصيب الصادرات التحويلية في هيكل الصادرات السلعية يعكس مدى التقدم في عملية التصنيع و أحد مظاهر القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية في السوق العالمية، في حين يعكس ارتفاع الصادرات الأولية (زراعية و معدنية) في المقام الأول ما يتمتع به الاقتصاد الوطني من ميزات نسبية اكتسبها لظروف تاريخية أو جغرافية أو طبيعية مناخية. وبالتالي فإن انخفاض نسبة الصادرات الصناعية التحويلية في هيكل الصادرات السلعية في الاقتصاديات يمثل أحد نقاط الضعف في التجارب الإنمائية لدول المنطقة. لذلك لضمان نجاح عملية التنمية، من الضروري أن يكون معدل نمو الناتج الصناعي أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حتى يسمح لنصيب الصناعة في الاقتصاد الوطني بأن يرتفع و من ثم يحدث تحول في الهيكل الاقتصادي الوطني، ويكتسب درجة أعلى من التقنية والديناميكية، التي يتميز بها قطاع الصناعات التحويلية إذا ما واصلت عملية التصنيع تطورها وارتقاؤها من مرحلة إلى أخرى أكثر حداثة وديناميكية.

وأخيراً يمكننا القول بأن جهود التصنيع العربي لم تنجح في تحقيق الحد الأدنى من مقومات التنمية المستقلة في إطار عربي تكاملي، وذلك نتيجة غياب النهج التكاملي للتصنيع على الصعيد العربي وهذا ما يجب على أي استراتيجية مستقبلية أن تأخذه بعين الاعتبار. (1)

كما يجب الإشارة إلى أن الصناعة العربية تواجهها مجموعة من الصعوبات بدأت بوادرها في الظهور في السنوات الأخيرة، وهي في تزايد مستمر إن لم تتمكن الدول العربية من مواجهتها و من بين الصعوبات ما يلي : (2)

- شدة المنافسة في الأسواق العالمية في ظل تحرير التجارة و تدويلها.
- تغيير المزايا النسبية التقليدية في الإنتاج نتيجة حدوث تطورات في طبيعة الإنتاج من كثافة نسبية في الموارد إلى كثافة نسبية في التقنية و المهارات الفنية، مما يؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية

1- نفس المرجع السابق.

2- طارق محمود عبد السلام، مرجع سابق، ص 67.

على مستوى الصادرات العربية التي تعتمد على الصناعات كثيفة العمالة كالصناعات في المواد الغذائية والمنسوجات والجلود، ما لم يتم تدعيمها بتقنيات حديثة تزيد من ميزتها النسبية.

- عدم دقة المعلومات الاقتصادية مما يؤدي إلى عدم شفافيتها، إضافة إلى توافرها بشكل لا يعطي صورة واضحة وكافية عن الأوضاع الاقتصادية، وهو أمر ضروري عند اتخاذ القرارات في إطار السوق المحلية والخارجية.

- تزايد الاهتمام باشتراطات المعايير والمواصفات القياسية الخاصة بالجودة والصحة والبيئة وهو ما يعوق نفاذ كثير من الصناعات العربية للأسواق العالمية.

وبغية التصدي لهذه المعوقات والتحديات، يتعين على الدول العربية أن تقوم بمجموعة من الخطوات والإجراءات أهمها : (1)

- انتهاج سياسات صناعية قطرية تأخذ بعين الاعتبار التطورات التقنية المعاصرة وتعمل على تحسين نوعية السلع الصناعية العربية، حتى يتسنى لها منافسة السلع الأجنبية محليا ودوليا.

- اعتماد سياسات واستراتيجيات فاعلة للتعاون الصناعي العربي، بما يساعد على توسيع فرص الاستثمار الصناعي، ورفع كفاءة الوحدات الإنتاجية القائمة أو التي تحت الإنشاء والانتفاع الأمثل من الطاقات والموارد المتوفرة في كل بلد عربي، وذلك عن طريق إقامة مشاريع صناعية مشتركة وأجهزة لتبادل المعلومات في المجالات الفنية والإنتاجية والتسويقية، وأجهزة مشتركة في مجال الأبحاث والتدريب، إضافة إلى التنسيق في مجال المواصفات والمقاييس، وإبرام اتفاقيات للتسويق المشترك واتفاقيات للخدمات الصناعية، وإلى غير ذلك من أساليب التعاون الأخرى.

- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير والتدريب الصناعي، وربط مراكز البحوث العلمية والتطبيقية بالصناعات القائمة.

- العمل على تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعات الحديثة، وخاصة الصناعات فائقة التقنية، في مجال تقانة المعلومات، والإلكترونيات، وغيرها من الصناعات المتعلقة بالإنتاج المعرفي.

- تشجيع قيام عمليات دمج وتكامل بين الشركات الصناعية العربية، حتى تتمكن من مواجهة التحديات في الأسواق الخارجية.

خلاصة الفصل الثاني :

إن أهم ما يعاني منه الاقتصاد العربي بشكل عام هو ظاهرة التخلف الاقتصادي الذي نجمت عنه التبعية الاقتصادية، وتتضح ميزات هذا التخلف من خلال ما تعانيه البلدان العربية من تدهور على المستوى الاجتماعي والذي يظهر من خلال الظروف الصحية المتدهورة، وارتفاع نسبة الأمية بالإضافة إلى تدني مستوى التعليم والعجز عن تلبية حاجيات السكان الغذائية نتيجة الزيادة المرتفعة في عدد السكان إلى غير ذلك من المؤشرات الاجتماعية، أما على المستوى الاقتصادي فهي تتضح من خلال ضعف المؤسسات الاقتصادية، سواء استغلال الموارد المتاحة أو عدم استغلال جزء كبير منها، ضعف الترابط بين اقتصاديات الوطن العربي وتكامله مع الاقتصاد الرأسمالي، ضعف التأثير بالوسائل العلمية.... إلخ.

كما أن المتتبع للتطورات الاقتصادية المختلفة على مستوى الوطن العربي يلاحظ أنها مازالت تعاني من خلل كبير يتطلب من البلدان العربية إعادة حساباتها، في طبيعة علاقاتها البيئية، ذلك أن التنمية المنعزلة للدول العربية أثبتت عدم نجاعتها رغم توفر عناصرها بل بالعكس نجد أن التنمية القطرية لم تزد هذه الدول إلا تبعية للخارج.

وهذا ما يتطلب تسليط الضوء على العلاقات الاقتصادية العربية البيئية، ودراسة نقاط قوتها وضعفها، ومحاولة تصحيح الخلل الذي يشوبها، ذلك أن العمل على تقوية هذه العلاقات هو الحل الأمثل في تقريب الدول العربية من بعضها البعض والعمل على رفع مستويات التنمية بها والتي تعتبر دليلاً واضحاً عن نجاح محاولات التكامل الاقتصادي العربي.